



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: العلوم الإقتصادية
التخصص: نقود بنوك مالية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس في نقود بنوك مالية

بعنوان:

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية
المالية للمؤسسة الإقتصادية
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة حضري

تحت إشراف الأستاذ:
- غوالي محمد البشير

من إعداد الطالبات:
- عيشاوي فتيحة
- طرودي يمينة

السنة الجامعية: 2013/2012

الأهداء

قال تعالى: "الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله"

سورة الاعراف الاية "49"

اهدي ثمرة جهدي هذا الى :

الى التي غمرتني بحنانها و عطفها و دعواتها الى احسن و اعظم قلب في الوجود نور عيني "امي الغالية" اطال الله في عمرها

الى من كلفه الله بالهبة و الوقار, الى من علمني التحدي و الصبر لطلب العلى, و تحمل اعباءه من اجل راحتي الى من احمل اسمه بكل افتخار "والدي الغالي" حفظه الله و اطال عمره

الى روح جدتي الطاهرة وسعها الله برحمته

الى املي و قررة عيني اخوتي و اخواتي

الاعزاء "صالح, محمد, بوعلام, عيسى, حمزة, صفية, رقية, مريم"

الى اعمامي عماتي, اخوالي خالاتي و ابنائهم كل باسمه خاصة مباركة و المبروك الى زوجات اعمامي, خالي ابراهيم.

الى من قاسمتني ثمرة الجهد في هذا العمل: يمينية

الى الصديقات العزيزات: بوردة, اسماء, جمعة, خديجة, دليلة, حوودة, نورية

الى جميع طالبة مالية و بنوك دفعة 2012_2013

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي الى كل من يحبني.

فتيحة

كلمة شكر

أول شكر هو لله رب العالمين الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل و نسالها لمزيد من فضله العظيم.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "غوالي محمد البشير" الذي لم يبخل علينا بنصائحه السديدة و تعامله ذو الميزة العالية و إسهامه المفيد. كما نشكر كل من أعاننا على إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد خاصة مكتب المحاسب نتاري محمد.

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال الشركة الوطنية الكهرباء و الغاز بورقلة و نخص بالذكر بوزيدي على تفهمه و مساعدته لنا. كما نشكر جميع من إحتوته إقامة بن مالك محمد حسان . كما نشكر عائلتنا الصغيرة التي تستحق حقا الشكر على تشجيعاتها لنا أثناء طور فترة الدراسة

وشكرا

فطحة

بجيبته

إهداء

إلى التي أعطتني و لم تبخل ...
إلى التي أنارت لي الدرب بالشموع
إلى التي وهبت لي حياتها أمي رمز الحنان.
إلى أحلى كلمة يرددها لساني إلى أجمل كائن عرفته عيوني إلي من أحمل
إسمه بكل إفتخار أبي العزيز.
إلى كل إخواني و أخواتي الذين بهم تلتئم جراحي
إسماعيل، رقية، إسحاق، عائشة، بختة
إلي ابن الأخ محمد علي وإلي أبناء أختي محمد، رميسة، سعد، معاد، هاجر.
إلى جميع الأهل و الأقارب خاصة عماتي و خالاتي.
إلى رفقاء المشوار الذين ساعداني في إنجاز هذه المذكرة:
فتيحة، عمرو، رامي.
إلى كل الأصدقاء و الزملاء و خاصة: وردة، جمعة، نفيسة، محمد زيغمي،
عماد، راوية، عبد النور، خولة.
إلى جميع طلبة قاصدي مرباح ورقلة
و خاصة طلبة علوم الإقتصاد السنة الرابعة.
و في الأخير إلى كل من كان سندي في الحياة و عشت معهم أحلى أوقاتي
و تمنى لي النجاح.

بعبينة

المخلص

بعد دخول الاقتصاد الوطني في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق أصبحت عبارة التشخيص المالي تحتل مكانة هامة في أدبيات الاقتصاد و المالية ، حيث أن معرفة نقاط القوة و الضعف أصبح من أهم الأهداف التي تسعى إليها كل مؤسسة لتحقيقها.

و قد قمنا بهذه الدراسة متطرقين في الفصل الأول إلى الوظيفة المالية و دورها في المؤسسة ، مفهوم وأهداف و مجال التحليل المالي الوثائق المستخدمة في التحليل المالي ، كما تطرقنا في الفصل الثاني إلى تحليل كل من الميزانية ، جدول حسابات النتائج. و أخيرا تطرقنا إلى الدراسة التطبيقية حيث كانت مؤسسة سونلغاز نموذجاً لها . و بعد دراستنا النظرية و التطبيقية تمكنا من الخروج بعدة نتائج أهمها:

- على المؤسسة الجزائرية أن تهتم بإعادة تقييم استثماراتها الذي يسهل عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- للتحليل المالي أهمية بالغة في إعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة .
- تميزت الحالة المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة بالتوازن مع وجود فائض في الخزينة غير مستغل و مردودية ضعيفة.

محتويات البحث

كلمة شكر

الإهداء

ملخص الدراسة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

فهرس المحتويات

المقدمة	أ
الفصل الأول : الوظيفة المالية والتحليل المالي	11
تمهيد	12
المبحث الأول : الوظيفة المالية ودورها في المؤسسة.....	13
المطلب الأول : مفهوم وتطور الوظيفة المالية	13
المطلب الثاني : خصائص ووظائف الإدارة المالية	14
المطلب الثالث : نظام المعلومات للوظيفة المالية	15
المبحث الثاني : مفهوم وأهداف ومجال التحليل المالي	18
المطلب الأول : مفهوم وأهداف ومجال التحليل المالي	18
المطلب الثاني : أهداف واستعمالات التحليل المالي	20
المطلب الثالث : مجال ومنهجية التحليل المالي	23
المبحث الثالث : الوثائق المستخدمة في التحليل المالي	24
المطلب الأول : الميزانية المحاسبية	24
المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج	29
المطلب الثالث : جدول التمويل	32
خلاصة	37
الفصل الثاني : تحليل ومعالجة المعطيات المالية	38
المبحث الأول :تحليل الميزانية	39
المطلب الأول : الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	39
المطلب الثاني :دراسة الوضعية المالية من خلال التوازنات.....	47
المبحث الثاني :التحليل بواسطة النسب و جدول حسابات النتائج	56

56.....	المطلب الأول :النسب المالية وهيكل المؤسسة المالي.....
66.....	المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج
71.....	خلاصة
72.....	الفصل الثالث : التحليل المالي لمؤسسة سونالغاز ورقة حضري.....
73.....	تمهيد
74.....	المبحث الأول : تقديم العام للمؤسسة
74	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة
	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز.....
78.....	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية
81.....	المبحث الثاني: دراسة الميزانية المالية للسنوات الثلاثة 2009، 2010، 2011
83.....	المطلب الأول: انتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية.....
83.....	المطلب الثاني : دراسة تطور عناصر الميزانية المالية.....
90.....	المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة
92	المطلب الأول : تحليل الميزانية المالية
92	المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج
99.....	خلاصة
103.....	الخاتمة . المراجع. الملاحق .

تعتبر المؤسسة الوحدة الأساسية في الاقتصاد، فالمؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوظائف المتكاملة و المرتبطة لخدمة هدف معين.

وتعتبر الوظيفة المالية أساسية وهامة في المؤسسة، بما أنها تخدم الوظائف الأخرى (الإنتاج ، التسويق، المحاسبة... الخ).

ولمعرفة الوضعية المالية عند دراسة حالة مؤسسة يتم الرجوع لهذه الوظيفة باعتبارها باعتمادها على التقارير المالية والتحليل الخاصة بنشاط ونتائج المؤسسة ويدعى هذا بالتشخيص المالي والذي يعتبر تجسيد لوظيفة التحليل والتسيير المالي. وانطلاقاً من كل ما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا والمتمثلة في:

كيف يمكن للمؤسسة استعمال التحليل المالي كأداة لتحسين وضعيتها المالية ؟

تفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

1- هل يمكن من خلال التحليل المالي الوقوف على مدى قدرة تحكم مؤسسة سونلغاز ورقلة في احتياجاتها المالية وتسيير التدفقات الداخلة والخارجة ؟

2- كيف يمكن من خلال التحليل المالي الكشف عن التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز ورقلة

وبعد القراءات الأولية المرتبطة بالموضوع نجد أن أكثر الإجابات ملائمة للأسئلة المطروحة هي الفرضيات التالية :

1- تحقيق مؤسسة سونلغاز ورقلة لأهدافها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتسيير الجيد لها، اعتماداً على التحليل المالي كوسيلة لتحقيق ذلك.

2- يتم تحليل الهيكلية المالية لمؤسسة سونلغاز ورقلة وذلك بهدف قياس حصة ونتائج الاستدانة من أجل تمويل المؤسسة، وكذلك معرفة هل التوازن المالي الأدنى محقق وهذا بعد القيام بعملية المقارنة بين درجة سيولة الأصول مع درجة استحقاقية الخصوم.

3- يتمثل هدف تحليل مردودية مؤسسة سونلغاز ورقلة بنوعيتها في قياس مدى فعالية رؤوس الأموال المستثمرة في تحقيق النتائج.

هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة إظهار أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا البحث في :

- تناوله بالدراسة والتحليل لموضوع هام وهو التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية والمحاسبية.
- كونه يشمل جوانب واسعة من الأنشطة المالية و المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع :

يعد اختيار هذا البحث "أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية" نتيجة للأسباب التالية :

- الاهتمام الشخصي بقضايا التسيير ذات الطابع المالي في المؤسسات الإنتاجية, وهذا لان المؤسسات الجزائرية تعاني مشاكل في تسيير الأموال.
- عدم كفاية التقنيات المحاسبية للقيام بعملية التحليل وذلك باعتبارها تقنيات تسجيلية تهدف فقط لحساب الربح لفترة معينة والجرد الدائم للذمة المالية للمؤسسة.
- وضعية المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتسم بالنقص في السيولة وعجز في الخزينة بالإضافة إلى ضعف مردودية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإنتاجي, الأمر الذي يفع بالمحللين الماليين إلى استخدام أداة هامة والمتمثلة في التحليل المالي وذلك للكشف عن مواطن القوة وضعف في المركز المالي,

يتيح الكشف عن مواطن القوة للمؤسسة فرصة استغلالها، إما الكشف عن مواطن الضعف فيتيح لها الفرصة في التعرف على أسبابها و محاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية .

منهج البحث :

المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج التحليلي الوصفي وذلك بالاعتماد المراجع الخاصة بالتحليل المالي بصفة عامة، بالإضافة إلى دراسة حالة تطبيقية عن مؤسسة سونلغاز ورقلة كنموذج لذلك، وهذا بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للفترة المدروسة بالإضافة إلى مختلف المعلومات التي تخص الوحدة.

وتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول يتناول المفاهيم العامة للوظيفة المالية و التحليل المالي إما الفصل الثاني فقد تناول كيفية تحليل ومعالجة المعطيات المالية من خلال تحليل كل من الميزانية المالية ، جدول حسابات النتائج ، في حين خصص الفصل الثالث و الأخير للجانب التطبيقي الذي كانت مؤسسة سونلغاز ورقلة نموذجا له ، حيث بعد إعطاء لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة و بيان هيكلها التنظيمي ، كما قمنا في هذا الفصل بمحاولة إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري.

المبحث الأول : تحليل الميزانية

المطلب الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

- إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني المحاسبي لا تستجيب للأهداف المالية، لذلك وجب إجراء بعض التعديلات على كل من الأصول والخصوم، هذا التعديل يعتبر بمثابة الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية: أي المرور من تقييم محاسبي لعناصر الميزانية إلى القيمة المالية لهذه العناصر وتتمثل هذه التعديلات في¹:
- 1- إلغاء بعض العناصر الميزانية التي لا تعبر عن أصول حقيقية.
 - 2- إضافة بعض العناصر للأصول التي تستعملها المؤسسة في نشاطها و لا تملكها
 - 3- إعادة تقييم بعض عناصر الأصول
 - 4- إعادة ترتيب عناصر الميزانية

1) إلغاء بعض عناصر الميزانية التي لا تعبر عن أصول حقيقية:

المصاريف الإعدادية:

في الواقع هي أصل وهمي لأنها غير مادية وغير معنوية وبذلك قيمتها الحقيقية معدومة فهي إذن تحذف من الاستخدامات الثابتة و تحقق قيمة ناقصة من الأموال الخاصة .

2) إضافة بعض العناصر للأصول التي تستعملها المؤسسة في نشاطها

ولا تملكها:

أ – القرض الإيجاري: : Crédit Bail يمكن المؤسسة أن تستأجر استثمارات عن طريق القرض الإيجاري لاستخدام هذه الاستثمارات في دورة الاستغلال ، ومن الناحية المحاسبية لا يظهر في الميزانية المحاسبية سوى تسديد مصاريف قسط الإيجار السنوي ومن نظرة مالية يسجل القيمة الكلية لأقساط الاستئجار في جانب الأصول (الاستخدامات الثابتة). وتسجل كذلك في شكل ديون طويلة الأجل في جانب الخصوم .

¹ كشرود بشير، "تشخيص مؤسسات الانجاز في قطاع البناء " رسالة لنيل شهادة الماجستير ، فرع تسيير ،ديسمبر 1998،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .

و عند تسديد قسط الإيجار هناك طريقتين لمعالجتها ماليا:

1- حالة الأخذ بالقيمة الإجمالية :

تبقى في الاستخدامات الثابتة القيمة الكلية للإيجار، بينما يسجل في الأموال الخاصة قسط الإيجار المسدد الذي يعتبر إهلاك القرض الإيجاري ، وقسط السنة القادمة في ديون قصيرة الأجل و الباقي في ديون طويلة الأجل.

2- حالة الأخذ بالقيمة الصافية:

أ - تسجل فقط القيمة للاستثمار المؤجر في الاستخدامات الثابتة و يسجل القسط للسنة القادمة في ديون قصيرة الأجل و الباقي في ديون طويلة الأجل.

ب - أوراق القبض المخصومة التي لم يحن بعد ميعاد استحقاقها:

قد تسحب الشركة ورقة قبض على احد زبائنها كضمان لتسديد دينه ، و لوجود احتياج مالي للمؤسسة قد تلجأ لخصمها لدى احد البنوك فتحصل من خلال ذلك على سيولة مالية ومن الناحية المالية يعتبر خصم الورقة بمثابة قرض تحصلت عليه المؤسسة للمدة بين تاريخ الاستحقاق و تاريخ تقديم الورقة للتحصيل فالمؤسسة لديها التزام قانوني غير محاسبي لتسديد قيمة الورقة للبنك ، وذلك إذا لم يسدد الزبون للبنك قيمة الورقة التجارية وبالتالي تسجيلها في الميزانية كالتزام اتجاه البنك وذلك بتسجيلها في الأصول المتداولة الاستغلال و خارج الاستغلال في جانب الأصول ،وتسجل في خصوم الخزينة في حساب تسبيقات بنكية في جانب الخصوم.

3 - إعادة تقييم بعض عناصر الأصول:

بصفة عامة يعاد تقييم الاستثمارات و المخزونات حسب قيمتها السوقية وينتج عن إعادة التقييم قيمة زائدة إذا كانت القيمة الحقيقية (السوقية) اكبر من القيمة المحاسبية ،وقد نحقق قيمة سالبة ،إذا كانت القيمة الحقيقة اصغر من القيمة المحاسبية ، و هذا ما يسمى بفرق إعادة التقييم الذي يضاف إلى الأموال الخاصة إذا كان موجبا،ويخفض منها إذا كان سالبا.

ونشير أن قيمة شهرة المحل إذا غيرت المؤسسة نشاطها ستكون معدومة.

4- إعادة ترتيب عناصر الميزانية : حيث نميز بين طريقتين :

1- الطريقة الوظيفية : حيث ترتب عناصر الأصول حسب استخداماتها أو حسب

وظيفتها . استثمار ، استغلال... الخ . وترتب عناصر الخصوم حسب مدتها .
وتستخدم هذه الطريقة من طرف مسيري المؤسسات .

2- طريقة السيولة : حيث ترتب الأصول حسب درجة سيولتها :

— كل استخدام يبقى اكثر من سنة يمثل استخدام ثابت .

— كل استخدام يبقى اقل من سنة يمثل استخدام متداول .

كما ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقيتها حيث :

— كل مورد يبقى اكثر من سنة يمثل مورد دائم .

— كل مورد يبقى اقل من سنة يمثل مورد متداول .

و تستخدم هذه الطريقة البنوك بشكل خاص لدراسة إمكانية منح قروض للمؤسسة وهذه الطريقة هي التي سنهتم بدراستها .

2-1 إعادة ترتيب عناصر الأصول :

حيث تنقسم الأصول إلى قسمين :

الاستخدامات الثابتة و الاستخدامات المتداولة .

***الاستخدامات الثابتة :**

وهي بأعلى الميزانية و تمثل مجموع عناصر الأصول التي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة واحدة ، وتتضمن ما يلي :

1- الاستثمارات : حيث القيم المعنوية هي الأكثر ثبات ، ثم تليها الاستثمارات المادية .

من الناحية المحاسبية تفقد قيمتها بمرور الزمن حيث يطبق عليها مبدأ الإهلاك ، لكن قيمتها الحقيقية قد تختلف عن قيمتها المحاسبية تبعاً للسعر الذي يمكن أن تتنازل به المؤسسة عن استثماراتها .

2- قيم ثابتة أخرى : من الناحية المحاسبية نجدها ضمن مكونات الصنف الثالث أو

الرابع ، لكن من الناحية المالية تدرج ضمن الاستخدامات الثابتة و تمثل :

- **مخزون الأمان** : ويسمى كذلك بمخزون العمل ، وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، وهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة على مدى سنوات، لذا يضم إلى القيم الثابتة الأخرى .
 - **سندات المساهمة** : والتي تمثل مساهمة المؤسسة في رؤوس أموال شركات أخرى عن طريق شرائها لأسهم هذه الشركات، وتحقق هذه المساهمة أرباحا لشركات أخرى و تستفيد منه هي الأخرى، وبالتالي يعتبر استثمار مالي تستعمله المؤسسة لمدة طويلة ، ولهذا تعتبر سندات المساهمة من القيم الثابتة .
 - **الكفالات المدفوعة** : إذا كان الغرض من دفعها كضمان مقابل الاستفادة من خدمات لأجل طويل فإنها تدرج ضمن القيم الثابتة .
 - **محجوزات بنكية** : إذا تم حجز مبلغ بالبنك مقابل شراء أحد الأصول .وهذا الحجز لمدة أكثر من سنة فإنه يدرج ضمن القيم الثابتة . وقد يكون الحجز كذلك بناء على دعوى قضائية لا يمكن التصرف في المبلغ إلا بعد مدة تطول عن سنة . لذلك يدرج هذا المبلغ في القيم ثابتة أخرى .
 - **الديون المشكوك فيها** : إذا كان استرجاع هذه الديون في اجل اكثر من سنة فإنها تدرج ضمن القيم الثابتة الأخرى ، وكذلك بالنسبة لتحصيل أوراق القبض إذا فاقت مدة استحقاقها سنة .
- كما يضاف إلى القيم الثابتة الأخرى أي أصل تفوق مدته سنة .

*الاستخدامات المتداولة :

ترتب الأصول التي تستعملها المؤسسة في دورة استغلال واحدة كما يلي :

1- الاستخدامات المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال والتي تتضمن :

- **قيم الاستغلال** : باعتبار جزء من المخزونات التي تمثل المخزون الأدنى كقيم ثابتة أخرى فان باقي المخزونات تعتبر مخزونا متداول يستعمل في دورة الاستغلال ، و قد يتعرض المخزون المتداول للنقص أو للتلف لذلك تخصص له مؤونة محاسبيا لمواجهة هذا النقص، وقد تختلف القيمة المحاسبية الصافية للمخزون المتداول عن قيمته الحقيقية بفعل تغيرات الأسعار في السوق لهذا يظهر فرق إعادة التقدير الذي يضم إلى الأموال الخاصة .

ويأخذ المخزون المتداول أول مركز من الاستخدامات المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة و التي تزيد عن مدة القيم القابلة للتحقيق التي تليها .

■ **قيم قابلة للتحقيق :** وهي الحسابات الواردة في المجموعة الرابعة بخلاف ما تم

إدراجه ضمن القيم الثابتة الأخرى، و ما يمكن تحويله إلى نقديات فورا مثل : سندات التوظيف و التي تمثل منح قرض بفوائد تشتريها المؤسسة لتحصل من خلالها على مدخول ، و لا يمكن لها فرض نفوذ على الشركة التي أصدرتها عكس سندات المساهمة ، و تكون غالبا – سندات التوظيف – مسعرة أي قابلة للبيع في البورصة . ولهذا تعتبر سندات التوظيف متداولة .

كما أن سندات المساهمة لما تكون مستقرة في البورصة تعتبر كذلك متداولة و بصفة عامة كل حسابات الصنف الرابع التي لا تتجاوز مدتها السنة ما عدا النقديات .

2- القيم الجاهزة :

وهي تلك القيم التي تتمتع بسيولة تامة والتي تسمى أصول الخزينة أو النقديات و لا تستدعي مدة لتحقيقها مثل البنك و الصندوق .

2-2 إعادة ترتيب عناصر الخصوم :

حيث يمكن تقسيمها إلى :

1- الأموال الدائمة :

ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق، فالجزء الأول منها يمثل الأموال الخاصة و التي تتضمن :

* رأس مال المؤسسة (جماعي أو فردي)، الاحتياطات، نتائج رهن التخصيص، المؤونات التي ما زالت تكون، المؤونات الغير مدفوعة بعد فرض الضريبة عليها، و باقي حسابات المجموعة الأولى .

أما الجزء الثاني منها فيمثل ديون طويلة الأجل وهي تلك الديون المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير حيث تاريخ استحقاقها يفوق السنة والمتمثلة عموما في ديون الاستثمارات .

2- ديون قصيرة الأجل :

هي القسم الثاني من الموارد، و تنقسم إلى :

أ - ديون قصيرة الأجل للاستغلال و خارج الاستغلال : و هي موارد مالية ناتجة عن عمليات استغلال واجبة التسديد في مدة اقل من سنة و تشمل الموردين و الضرائب الواجبة الدفع و جزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء و حسابات الشركاء ذات المدة القصيرة بالإضافة إلى عناصر أخرى مدتها تقل عن سنة .

ب - خصوم الخزينة :

و تتمثل في : التسبيقات البنكية ، و الكشف على الحساب.

وهي عبارة عن ديون مدة استحقاقها قصيرة جدا لذا لا يمكن اعتبارها موارد تغطي الاحتياجات الدورية .

ملاحظات : يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية تتعلق ب:

1- المؤونات على الخسائر و الأعباء : إن هذه المؤونات التي حددت بشكل

تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي ، فان نهاية السنة المالية تحدد لنا ثلاث حالات :

- **الخسائر التي وقعت فعلا :** إذا تحققت الخسائر فان المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة ، و بالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير في حدود لا تزيد عن السنة إذن نعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.
- **الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا أو بعد مدة طويلة :** فان مبلغ من الخسائر سوف تدفعها المؤسسة عند حدوث هذه الأخيرة أي بعد مدة معينة اكبر من سنة ، لذا فتعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل .
- **أما الحالة الأخيرة ،** وهي حالة عدم وقوع أو تحقق الخسارة فان مقدار المؤونة المخصص لها سوف لن يكون له أي معنى أو هدف مبرر ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة ، إذن فالمؤسسة مطالبة بدفع الضريبة على المؤونة غير مبررة ، وتكون النسبة غالبا هي نفس الضريبة على الأرباح ، إذن فمبلغ المؤونة عديم الهدف سوف يوزع إلى ضريبة تدفع في آخر السنة أو في مدة

أقصاها شهور معينة و بالتالي تعتبر دين قصير الأجل و إلى أرباح صافية ، وهي النسبة المتبقية بعد الضريبة ، سوف تضم إلى النتائج قيد التخصيص .

2- ديون الاستثمار: إن الديون على الاستثمار التي تدفع غالبا على عدة أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها الطويلة، فان هذا الحساب (ديون الاستثمار) يبقى غالبا في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة، و في كل سنة يطرح من الدفعة التي تسدد في نفس السنة و التي تضم إلى الديون قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.

3- النتيجة السنوية : بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فان مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر، فيعتبر دين قصير الأجل على المؤسسة. — أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة، و يخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها فيما يخص النتائج و ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار مركز المؤسسة المالي. و حجمها و نوعية نشاطها الخ .

ويمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في تخصيصها أو توزيعها :

— جزء يوزع على العمال أو الشركاء، يرتفع و ينخفض حسب سياسة المؤسسات.
— الجزء الباقي غير الموزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص و قد يخصص مباشرة إلى الاحتياطات.

وكنتيجة: النتيجة الصافية قبل اتخاذ القرار في تخصيصها أو توزيعها فإنها سوف تدخل ضمن النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات لأنها ملك للمؤسسة.

نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح و الزمن الذي تسحب فيه (آخر الدورة) فان المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسبيقات تقديرية على أساس مبلغ الضريبة للسنوات السابقة و في آخر السنة يحسب الفرق بين المبلغ الحقيقي و المدفوع تقديريا ، و يسدد الفرق المستحق، أما إذا كان هناك فرق سلبي فلا يسترجع بل يبقى كتسبيقات للسنة المقبلة.

من خلال التعديلات التي قمنا بها على جانبي الأصول و الخصوم للميزانية المحاسبية نقوم بتجميعها على شكل كتل محددة الموارد و الاستخدامات، والتي تسمح لنا بتقديم الشكل التالي للميزانية المالية:

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

الجدول رقم (2. 1. 1): الميزانية المالية

الميزانية المالية

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	I الأصول الدائمة:		I الاستخدامات الثابتة:
	* الأموال الخاصة * ديون طويلة الأجل		* الاستثمارات * قيم ثابتة أخرى
	II (الديون القصيرة الأجل:		II (الاستخدامات المتداولة:
	1- ديون قصيرة الجل للاستغلال و خارج الاستغلال: 2) خصوم الخزينة: - تسبيقات بنكية - الكشف على الحسابات		1- استخدامات متداولة للاستغلال و خارج الاستغلال: أ - قيم الاستغلال. ب - قيم قابلة التحقيق 2- أصول الخزينة. * قيم جاهزة
	مجموع الموارد		مجموع الاستخدامات

المصدر: ناصر دادى عدون مرجع سابق ص 29

كما يمكن تمثيلها في شكل مختصر تظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية، وهي على الشكل التالي:

الشكل رقم (2. 1. 1): الميزانية المالية المختصرة

أموال خاصة	الاستثمارات	أموال خاصة	استخدامات ثابتة	أموال خاصة	استخدامات ثابتة
د - ط - أ	قيم ثابتة أخرى	ديون طويلة الأجل	استخدامات متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال	أموال أجنبية	استخدامات متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال
ديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال	قيم الاستغلال	أصول الخزينة	أصول الخزينة		
خصوم الخزينة	قيم قابلة للتحقيق				
	أصول الخزينة				

المصدر: دادي عدون. مرجع سابق، ص 31

المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية من خلال التوازنات المالية :

إن مفهوم التوازن المالي مرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المؤسسة للحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، هذه القدرة المالية ناتجة عن تناقض بين سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم.

فيمكن تعريف التوازنات المالية بأنها التقابل القيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي تترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها.¹

1- انظر دادي عدون و فتحي نجيب دراسات الحالات المالية ، الجزائر دار الآفاق، 1991، ص 22

وعليه فان التوازن المالي يظهر في لحظة معينة بالمقارنة بين الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة حيث المصادر المستعملة لتمويل استخدامات المؤسسة تبقى تحت تصرفها لمدة أكثر من سنة، وبالتالي لا يمكن تمويل الأصول الثابتة إلا من طرف الأموال الدائمة و يعبر عن هذا القانون الأساسي للتوازن برأس المال العامل، ثم هناك نوع آخر من التوازن المالي لابد على المحلل المالي دراسته لكن هذا الأخير غير مستقر و هو يعكس التوازن الجاري و يعبر عنه باحتياجات رأس المال العامل، وهناك توازن ثالث أكثر دقة في المدة القصيرة ينبغي دراسته من طرف المحلل المالي و هو الخزينة.

1) رأس المال العامل (ر م ع):¹

إن منطق تمويل الأصول الثابت بالأموال الدائمة والأصل المتداول بالديون قصيرة الأجل هي العقلانية في التمويل حسب قاعدة التوازن المالي إلا انه يجب عن المسير المالي ترك ضمانات المؤسسة لأنها تعمل في محيط عدم التأكد، فقد يوجد ضمن الأصول المتداولة عناصر ذات دوران بطيء لا يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة استحقاق الديون قصيرة الأجل

لذا لا يمكن الاكتفاء بقاعدة التوازن المالي ،والحل يكمن في توفير فائض من الأموال الدائمة لتمويل الأصول المتداولة وهذا ما يطلق عليه برأس المال العامل.

أولاً: تعريف الرأس المال العامل و حسابه:

1- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل هو "الجزء الناشئ من الأموال الدائمة و غير المستعمل لتمويل الأصول والقيم الثابتة"²، فبتعبير آخر هو الجزء من رؤوس الأموال الدائمة اللازمة لتغطية الاحتياجات الناتجة من الدورة الاستغلالية أو بمعنى آخر الجزء من رؤوس الأموال التي تتمتع بدرجة ضعيفة من الاستحقاق الذي يصلح لتمويل الجزء من عناصر الأصول التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

Jean pervard ,analyse financiere , paris librairie Vuibert , mai 1991, page 136-138

Conso .p.gestion financiere de l'entreprise , paris Dunod.

وهناك من يرى انه لا يتم تعريف رأس المال العامل إلا من أعلى الميزانية، حيث تغيرات عناصر الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل لا تغير رأس المال العامل لان ارتفاع احد عناصر الأصول المتداولة يؤدي حتما إلى انخفاض عناصر أخرى من الأصول المتداولة و نفس الشيء في عناصر الخصوم و العكس بالعكس.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من هذه الطريقة نستنتج صفتين لرأس المال العامل:

- الصفة التمويلية : حيث يرجع مصدرها إلى الأموال الدائمة.
- الصفة الاستثمارية : رأس المال المعامل يمثل الملكية التقليدية للاستثمار، إذ يمكن اعتباره احد عوامل الإنتاج المساهمة في عملية تكوين الثروة.

2- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة

بالنسبة للديون قصيرة الأجل، ويرى البعض أن هذا التعريف هو المفضل على الأول، لأنه مرتبط مباشرة بالجانب الأسفل من الميزانية أي العوامل المؤثرة على دورة الاستغلال و التوازن المالي، وهي كل من سرعة الدوران المخزن وفترة تسديد الديون.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

ثانيا : الحالات المختلفة لرأس المال العامل:

= (رم ع > 0): يعني أن الديون قصيرة الأجل تمويل الأصول الثابتة، وهذا يمثل خطر

على المؤسسة لأنه تمويل غير عقلاني و المؤسسة مطالبة بتسديد القروض قصيرة الأجل في فترة لا تتجاوز السنة. في حين الأصول الثابتة الممولة بهذه القروض يستحيل في الحالات العادية تحويلها إلى نقود (السيولة) في اقل من السيولة، إلا في حالة تغير النشاط أو حالات التصفية و الإفلاس أو التنازل عن الاستثمارات.

ملاحظة:

ر.م.ع > 0 = هذا يدل على عدم التوازن الهيكلي

يجب إن نلاحظ أن مؤسسات التوزيع تستطيع أن تعمل بـ (ر.م.ع > 0) بدون أن تفقد توازنها الهيكلي، لأنها في ممارستها اليومية تنشط بـ (إ.ر.م.ع > 0) مادامت تحقق مبيعاتها نقدا في حين يتم تسديد مشترياتها على الحساب، متوسط هذه القروض يبقى

مستقرا، كموارد مالية تغطي بها المؤسسة عجزها (رم ع > 0) في تمويل أصولها الثابتة.

هذه الملاحظة تبين العلاقة الوثيقة الموجودة بين رم ع و ارم ع.

– (رم ع = 0) : يعني انه هناك توازن مالي أدنى أي تساوي الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة ، و تساوي الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل . وهذا يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ الاستحقاق الا انه يمكن أن تخلق بعض الصعوبات خاصة إذا علمنا أن هناك تذبذبات في دورة الاستغلال ينجم عنها عدم المطابقة الجيدة بين السيولة من جهة و الالتزامات من جهة أخرى.

– (رم ع < 0) : فالمؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي لأنها تستطيع أن تواجه في أي وقت الدفع بتسديد ديونها ، لكن يبقى على المسير المالي أن يبحث على رأس المال العامل الأمثل .

ثالثا : أهمية رأس المال العامل :

إن (رم ع) مؤشر من مؤشرات التوازن المالي وأداة هامة من أدوات التحليل المالي بحيث يولي اهتماما دائما من طرف المسؤولين الماليين للمؤسسات و البنوك ، و تتجلى أهميته كذلك في وجود معنى ليس في صالح قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في وقت المناسب فحسب ، بل في صالح القدرة المستقبلية على الوفاء بالتزاماتها . وان سرعة التحسينات لهياكل الأصول المتداولة و قرض الموردين يخففان من ضمان التوازن الذي يهيئه وجود رأس المال العامل لأنه عادة الأصول المتداولة اقل دوران من الديون قصيرة الأجل ، هذا الفرق في السرعة يقود إلى ضرورة إيجاد عنصر معوض الذي ليس إلا رأس المال العامل .

إذن رأس المال العامل يسمح بقياس مدى احترام المؤسسة لقاعدة التوازن المالي . كما يسمح كذلك بقياس هامش الآمال لمراجعة بعض الأخطار المفاجئة .

رابعا : العوامل المؤثرة في رأس المال العامل

وتتمثل هذه العوامل في كل من :

- حجم و طبيعة نشاط المؤسسة (المؤسسات الإنتاجية تنقص حركة مخزوناتا فهي تحتاج إلى رم ع أكثر مقارنة مع المؤسسات التجارية).

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

- مكونات عناصر المخزون والحقوق و سرعة دورانها.
- السياسات المالية و قدرات تسيير المؤسسة.
- التغيرات الموسمية و القيمة المضافة.

خامسا : مفاهيم أخرى لرأس المال العامل:

لقد استعملت عدة مفاهيم لرأس المال العامل و هي متممة لبعضها البعض، ومنها :

1- رأس المال العامل الإجمالي : يقصد بهذا المفهوم عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط الاستغلال للمؤسسة وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة.

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول المتداولة} \\ &= \text{الأصول - الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

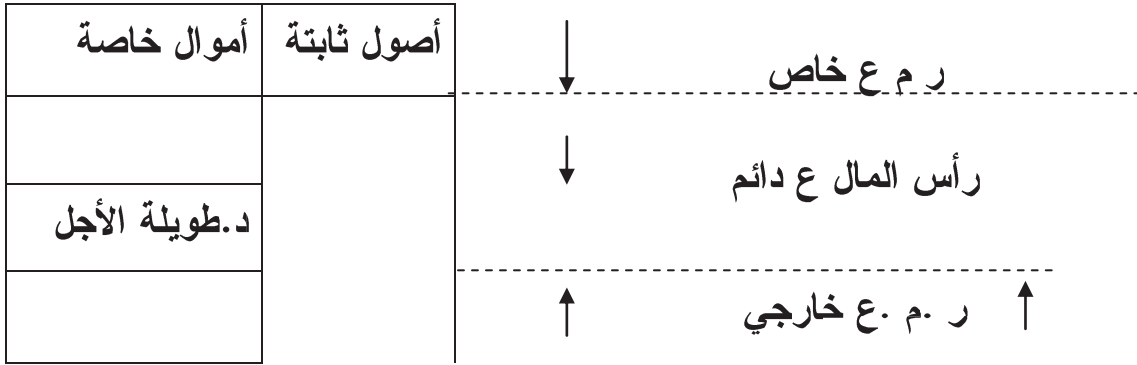
2- رأس المال العامل الخاص : و يسمى بالخاص لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الأموال الخاصة للمؤسسة ،وهو عبارة عن فائض الأموال الخاصة على الأموال الثابتة و وجود هذا النوع يبعث على الارتياح أكثر على سلامة المركز المالي للمؤسسة وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها.

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.}$$

3- رأس المال العامل الخارجي: وهي الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة و يحسب بالعلاقة:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{الديون طويلة الأجل - الأصول الثابتة}$$

الشكل رقم (2. 1. 2): تمثيل رؤوس الأموال العاملة .



المصدر: دادى عدون ، مرجع سابق ، ص 31

2) احتياجات رأس المال العامل (ا.ر.م.ع)

- يهدف إيجاد رأس المال العامل إلى تحديد التوازن المالي للمؤسسة، تضطر هذه الأخيرة إلى تكوين رأس المال العامل لوجود احتياجات، ولدراسة احتياجات رأس المال العامل يجب عليها اللجوء إلى الدورة الاقتصادية للمؤسسة، وهذه الدورة تتطلب احتياجات نسميها احتياجات الدورة، وتولد موارد نسميها موارد الدورة.

- احتياجات رأس المال العامل هي الفرق بين احتياجات الدورة و مواردها، وهذا الفرق يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى دائمة غير الديون قصيرة الأجل و لمعرفة هذه الاحتياجات و الموارد الدورية لا بد من تحديد الحسابات التي تدخل في هاتين الأخيرتين وبصفة عامة هي:

1- الاحتياجات الدورية: و هي تضم:

- قيم الاستغلال : مكونة من المواد و اللوازم التي تضم المخزون المتداول (لان المؤسسة مضطرة إلى تكوين مخزون أدنى لمواصلة نشاطها العادي، بينما المخزون المتداول الذي يتغير حسب مدة دورة الاستغلال ، درجة تنظيم الإنتاج، القروض الممنوحة للمؤسسة ...الخ)، البضائع (تمويل هذه المخزونات ضعيف نظرا لارتفاع معدل دورتها)، منتجات نصف مصنعة (تتميز بعدم إمكانية اللجوء إلى القرض من المورد مما يجعل مستوى الاحتياج مهما خاصة إذا كانت مدة دورة الاستغلال طويلة منتجات تامة الصنع (تصريف هذا المنتج يكون حسب طبيعة و وضعية السوق).

-القيم القابلة للتحقيق : الزبائن، أوراق القبض ...الخ وتتغير حسب وضعية السوق وحسب العادات المعمول بها في القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

2- الموارد الدورية :

تتمثل في ديون المخزونات، أوراق الدفع، الموردين، كل الديون المتعلقة بالاستغلال.... الخ، أي أن الموارد الدورية تضم ديون قصيرة الأجل ما عدا خصوم الخزينة (تسبيقات بنكية، الكشف على الحساب).

و بناء عليه يتم حساب احتياجات رأس المال العامل كما يلي :

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة
إ.ر.م.ع = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية - الكشف على الحساب)

-إن احتياجات رأس المال العامل و تطوراتها مفيدة بالنسبة للمسير المالي حيث أنها تبين السياسة المالية للمؤسسة على المدى القصير، سياسة القروض الممنوحة للزبائن و تسيير المخزونات، كما أنها تراعي آجال القروض المقدمة من طرف الموردين، كما تقود إلى دراسة الخزينة.

3- الخزينة:

من بين أهم الوظائف المالية التي يقوم بها المسير المالي هي تسيير الخزينة بشكل يضمن للمؤسسة تسديد مستحققاتها، و تحصيل حقوقها في المواعيد المحددة. فالخزينة تبين العلاقة الوثيقة الموجودة بين رأس المال العامل و احتياجاته، أي أنها تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن على المدى القصير يقع ما بين توازنين : الأول رأس المال العامل ، و الثاني احتياجات رأس المال العامل .

أولاً: مفهوم الخزينة و حسابها .

يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه من مبالغ سائلة خلال الدورة . و يمكن حساب الخزينة بطريقتين :

الخبزفة = رأس المال العامل - احتفاجات رأس المال العامل.
الخبزفة = القفم الجاهزة - تسبفقات بنكية .

ثانفيا: الحالات المختلفة للخبزفة :

1- خبزفة سالبة : (ا ر م < ع ر م ع) : و هف الأصبب و الأخطر ، هفث

الموارد الدائمة غير كافية لتموفل احتفاجات رأس المال العامل ، فالمؤسسة عاجزة عن توففر السفولة مقارنة بالدفون المستحقة . فقد فحدث أن تكون قاعدة التوازن محترمة فف المؤسسة (ر م ع < 0) وخبزفتها سالبة و هذا راجع إلى عدم كفافة رأس المال العامل فف تغطية احتفاجاتها.

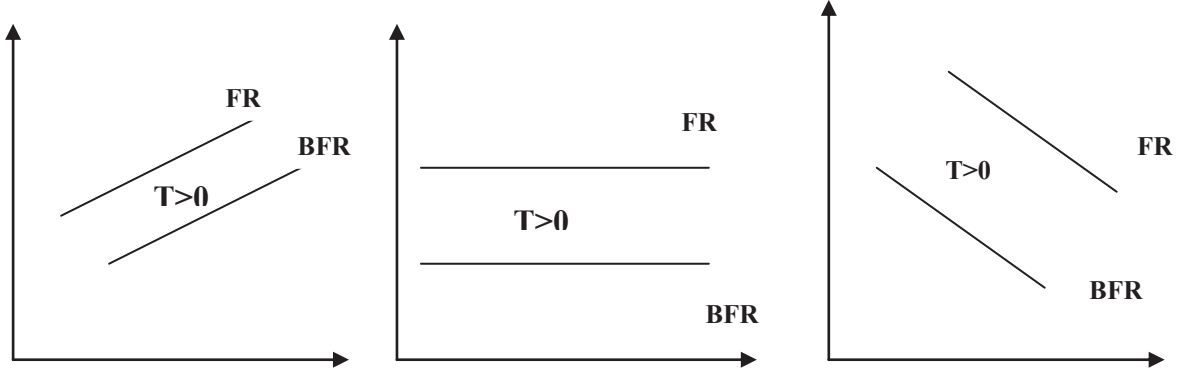
2 - الخبزفة المعدومة : و هف الوضففة المثلى للخبزفة و تسمى الخبزفة الصفرفة

ففي هذه الحالة نلاحظ (ر م ع = ا ر م ع) أف أن المؤسسة تعمل على مطابقة السفولة المتوفرة بإستحقاقفة الدفون بمعنى أن فائض رأس المال العامل قد استغل فف الأجل القصفر مما فدل على أن المؤسسة محافظة على وضعفتها المالية، أف ففس هناك إفراط أو تبذفر (أموال مجمدة) مع عدم وجود احتفاجات.

3- الخبزفة الموجبة: (ر م ع < ا ر م ع) : و هف وضففة حسنة أف أن التوازن

المالي موجود فف المؤسسة ، لكن للوصول إلى الوضففة المثلى لأبد على المسفر المالي من اتخاذ قرارات:مثل توففف هذا الفائض على المدى القصفر
وخالصة القول أن الوضففة المالية ما هف إلا ثمرة السفاسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة ، كما تعتبر مؤشر افجابف لمعرفة الهفكلة المالية للمؤسسة ولهذا تمت دراستها من خلال التوازنات المالية.

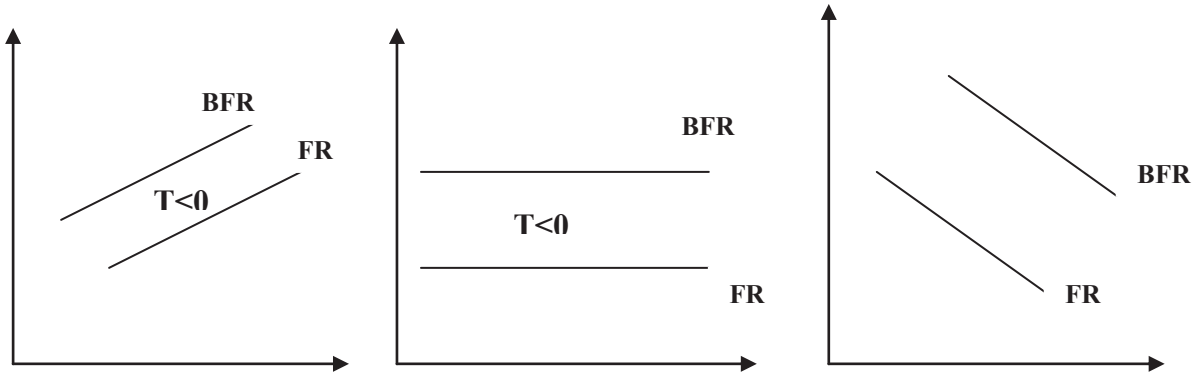
الشكل رقم (2. 1. 3): الحالات المختلفة لمؤشرات التوازن المالي.



نمو متحكم فيه

كساد متحكم فيه

انخفاض في النشاط

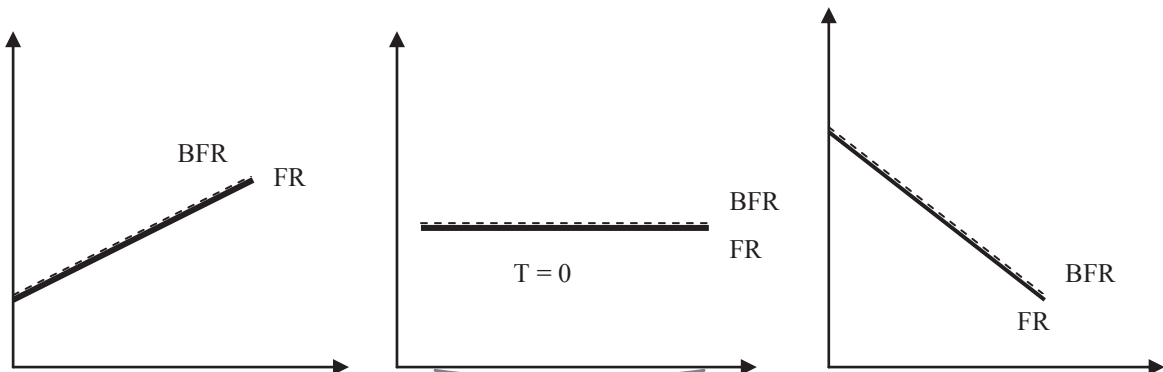


نمو غير متحكم فيه

كساد غير متحكم فيه

انخفاض في النشاط

غير متحكم فيه



المبحث الثاني : التحليل بواسطة النسب وجدول حسابات النتائج

المطلب الأول:النسب المالية و هيكل المؤسسة المالي .

تطرقنا إلى دراسة الوضعية المالية من خلال التوازنات المالية و سنتعرض هنا إلى طريقة أخرى مكملة للطريقة السابقة وهي النسب المالية لأنها تعطي بعض المعاني المالية التي لا يمكن الحصول عليها بالتوازنات فهي تعد طريقة مفيدة نظرا للتسهيلات التي تقدمها لتشكيل علاقات و إستنتاجات ذات مدلول في عملية التحليل .

(1) : النسب مبادئها و إستعمالاتها :

النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين مؤشرين أو قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي و يعبر عنها على شكل كسر أو نسبة مئوية و هذه القيم تؤخذ من الميزانية أو جدول الحسابات النتائج أو منهما معا¹ . و المقصود من حساب النسب هو إظهار العلاقات بين الأرقام و التقارير المالية في شكل حسابي.

أولاً: أهمية التحليل المالي بواسطة النسب :

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها جل الأطراف المهمة بالتحليل المالي و يمكن إرجاع أهميتها إلى :

- التحليل المالي بواسطة النسب يسمح للمحلل المالي بمتابعة تطور التسيير داخل المؤسسة .
- تعتبر النسب أداة قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستعمالها لمختلف مجوداتها.
- " تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة و كذا مقارنة أداة المؤسسة بأداة مثيلاتها المنافسة لها أو التي تمارس نشاطها لنفس قطاع النشاط و الحجم " ² .

ناصر داداي عدون مرجع سابق ، 1990،ص 51.52

¹ خباياة 1997 ، مرجع سابق، ص39

- من خلالها يتمكن المسير المالي من متابعة مدى تطور و ارتقاء المؤسسة و اتجاهات هذا التطور و بالتالي اتخاذ القرارات و رسم السياسات التي تعطي صورة للمهتمين أكثر بالوضع المالية للمؤسسة (المساهمين ، البنوك ' الزبائن ' الموردین)¹.

- من خلال النقاط السابقة يتبين لنا أن التحليل بواسطة "النسب" يسمح بإعطاء تفسير للنتائج والسياسات و الإستراتيجيات المتبعة بصفة موضوعية و في إطار الشروط المفروضة على المؤسسات و تكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية (دينامكية) للعديد من السنوات أو مقارنة خارجية (فضائية) بين العديد من المؤسسات من نفس الحجم و القطاع "².
خلاصة القول أن أهم منفعة للنسب هي "أنها تساعد في تقييم المؤسسة و الحكم على تسيير إدارتها "

ثانيا : كيفية استعمال النسب :

هناك عدة ملاحظات عند استعمال النسب :

- لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسة مع النسب النموذجية للمؤسسة أو لفرع اقتصادي تنتمي إليه المؤسسة .
- تكون النسبة صعبة التفسير في حالة أخذها منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة .
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة عن القيمة النموذجية لها.

1_ 51 , page 9 , edition berti , 1999 , gestion financiere , alger , vizzavona .p ,

² - دادي عدون ناصر .مرجع سابق ، 1990 ، ص 51

- يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة، إلا أنه ليس جميعها ذات معنى مهم، لذا فيجب على المستعمل له هذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها و يتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق كذلك يجب إتخاذ الحذر في اختيار و تفسير النسب.

- أي النسب تختلف باختلاف نوع المؤسسة وما تعطيه النسب من معاني و أهداف الشخص الذي يستعملها بحيث أهداف المسير المالي تختلف عن أهداف المصرفي أو المساهم أو الزبونالخ.

- كما أنها توجد عدة جهات تحدد تقسيمات النسب و كذا قيمها النموذجية مثل: البنوك المركزية، خبراء المالية و المحاسبة، الخزينة..... .

ثالثا : حدود استخدام النسب المالية :

على الرغم من فوائد النسب إلا أنه من الضروري على المحلل المالي التحليل بالحذر و معرفة حدود استخدام النسب المالية لما قد يسفر عنه من نتائج مضللة فالاستنتاجات المستخرجة من التحليل المالي باستخدام النسب المالية قد تكون مضللة إذا لم تراعى جوانب القصور من النسب المالية و التي تحد من صلاحيتها كأداة تحليل مطلقة الاستعمال أهم هذه النقائص يمكن حصرها فيما يلي¹ :

- هذه النسب تؤخذ من الميزانية و جدول حسابات النتائج، وهذه الأخيرة معطاة في وقت معين (عادة نهاية الدورة المالية)، والمؤسسة تقوم بنشاطها على مدى السنة و هي بذلك لا تعكس وضع المؤسسة خلال كل الدورة المالية لهذا تعتبر هذه الطريقة ساكنة ولا بد من دعمها بالتحليل الحركي و الذي يتمثل في دراسة التدفقات المالية.

- هناك بعض المشاكل العالقة باستخدام الجداول المالية يشمل تقييم كل من الأصول و الخصوم والإيرادات وهو الأمر الذي يثير الكثير من الانتقادات بشأن النسب المالية وصلاحيتها كوسيلة فعالة في التحليل المالي .

1- خباياة. ن. ، مرجع سابق ،ص87،82

ومن بين هذه الانتقادات هو اختلاف طرق تقييم المخزونات عند إعداد التقارير المالية (فيفو، ليفو، ...)، مما يؤدي إلى اختلاف أسس التقييم في عملية المقارنة.

رابعاً : أنواع النسب¹

يمكن حساب عدد كبير من النسب ولكن أهمية النسب المحسوبة لا ترتبط بقدر ما ترتبط بالمعنى الذي تقدمه للمستعمل، عموماً يمكن أن نجمع مختلف النسب التي يمكن استخلاصها من القوائم المالية في ثلاث مجموعات:

* نسب الهيكل المالي للتمويل

* نسب التسيير أو الدوران .

* نسب المرودية أو الربحية.

* نسب الهيكل المالي (نسب الوضعية المالية)

إن تركيب رأس مال المؤسسة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة نشاطها وحجمها و القطاع الذي تنتمي إليه . فهذه النسب تعطي نصيب كل قسم بالنسبة لمجموع ما هو موجود في حوزة المؤسسة، وبما أنه يوجد على مستوى كل قطاع التوزيع الأمثل لرأس المال فإن كل مؤسسة تقوم بحساب هذه النسب حتى تسمح لنفسها بالحصول على هيكلية أقرب للوضعية الجديدة، كما تسمح هذه النسب بمعرفة مستوى درجة السيولة، ويمكن تقسيمها إلى:

أولاً: نسب التوازن المالي :

إن نسب التوازن المالي تكتسي أهمية بالغة لأنها تبين الحالة المالية التي تمر بها المؤسسة في فترة معينة، وكذلك العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول و الخصوم.

1/ نسبة هيكلية الأصول :

ترتبط هذه النسبة بطبيعة نشاط المؤسسة، و بالقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، والهدف من حسابها هو البحث عن الوضعية الجيدة لاستعمال الأموال المستثمرة والوصول حسب طبيعة نشاط المؤسسة إلى توزيع أمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز.

¹ الحسني، ص التحليل المالي و المحاسبي ، الأردن .دار المجدلوي ، 1998

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

وعليه فان مختلف هذه النسب تقيس الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة، أي مدى قدرتها على إحداث تغييرات بصورة سريعة في مكونات أصولها للتكيف مع شروط السوق :

* نسبة الأصول الثابتة=الأصول الثابتة/مجموع الأصول

* نسبة الأصول المتداولة=الأصول المتداولة/مجموع لأصول

فمثلا سيولة الأصول المتداولة تحدد طبيعة نشاط المؤسسة، فهي تفيد في معرفة مدى سيولة أصولها، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من (0,5) وحركة أصول المؤسسة سريعة فهذه الحالة جيدة خصوصا عند المؤسسات التجارية.

2/ نسبة هيكله الخصوم :

تبين هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة زمنية معينة أي تسمح بمعرفة إلى أي درجة من الارتباط هي عليها المؤسسة على المدى القصير أو الطويل، ومن هذا يتضح أن الهدف من حسابها هو البحث عن الوضعية الجيدة لتمويل الاستخدامات.

* نسبة الأصول الدائمة=الأموال الدائمة/مجموع الخصوم

* نسبة الديون قصيرة الأجل= د ق أ /مجموع الخصوم

3/ نسبة كثافة رأس المال:

هذه النسبة توضح لنا شكل المؤسسة، فمثلا في المؤسسة الإنتاجية تكون هذه النسبة أكبر من (0,6) أما في المؤسسة التجارية تكون أقل من (0,4).

* نسبة كثافة رأس المال =مجموع الاستثمارات/مجموع الخصوم

4/ نسبة توسع المؤسسة :

تسمح هذه النسبة بمعرفة اتجاه المؤسسة فيما يخص توسعها سواء كان داخليا أو خارجيا، فإذا كانت هذه النسبة عالية (أكبر من 0,85) فالمؤسسة في توسع داخلي أو خارجي.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

*نسبة التوسع الداخلي = الاستثمارات المادية / مجموع الاستثمارات.

*نسبة التوسع الخارجي = الاستثمارات المالية / مجموع الاستثمارات.

ثانياً: نسب التمويل:

لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب لابد أن نقارن الحسابات الخاصة بالأصول والخصوم و هذا بنسب التمويل، والتي تعبر على أهمية رأس المال العامل و تطوره مع الزمن. ومن بين هذه النسب :

1/ نسب التمويل الدائم للاستثمارات (نسب تمويل الاستثمارات):

$$\text{ن.ت.الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة الأصول الثابتة}}{\text{ن.ت.الدائم}}$$

تعتبر هذه النسبة الأكثر استعمالاً، حيث أنها تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، كما تبين مدى الهامش المتوفر لدى المؤسسة و يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد. إلا في بعض الحالات (مؤسسات التوزيع) يستحسن أن لا تتجاوز (1,25).

2/ نسبة التمويل الخاص للأصول الثابتة :

$$\text{ن.ت.الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة الأصول الثابتة}}{\text{ن.ت.الخاص}}$$

تفيد هذه النسبة في معرفة اعتماد المؤسسة على تمويل استثماراتها بنفسها أم لا، أي مدى اعتمادها على التمويل الداخلي، ويجب أن تتراوح ما بين 0.9 و 0.1.

3. نسب المديونية :

تشير نسب المديونية " إلى مدى استخدام المؤسسة التمويل عن طريق الديون ، أي مقارنة الأموال المقدمة من الملاك بالأموال المقدمة من الغير " ¹ ومن هذه النسب :

أ. نسبة الاستقلالية المالية :

$$\text{ن.إ.مالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

1- عبد الهادي ، م 1999، مرجع سابق ص194

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

تعبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا تجاه المؤسسات المالية بصفة عامة ، أي تستخدم هذه النسبة من قبل المتعاملين الاقتصاديين والماليين للمؤسسة خصوصا البنوك حيث أن هذه النسبة تعطي فكرة للبنك على مدى تشبع المؤسسة بالديون أم اعتمادها على التمويل الداخلي ، كما تستعمل من طرف البنوك عند تقديم طلب الاقتراض ، و البنك يتخذ قراراته على ضوء هذه النسبة بالموافقة أو الرفض و عادة ما يفضل المليون أن تكون النسبة محصورة بين 1 و 2 ، و البنك يوافق على إقراض المؤسسات إذا تحقق من النسبة السابقة أو لديها ضمانات أخرى (وجود أصول كافية ، سمعة أو وضعية المؤسسة في السوق ، كفاءات إدارية جيدة ،...).

ب-نسبة التمويل الخارجي: (قابلية التسديد)

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون/مجموع الأصول

تبين هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة بالموارد الخارجية ، كما تبين لنا قدرة المؤسسة على طلب القروض ، أي أنها تهم كثيرا المقرضين و المؤسسات المصرفية كما تسمح بتقدير هامش الأمان الذي تقدمه المؤسسة للمتعاملين معها .
فمثلا عند حالات الإفلاس و التصفية : إذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها من خلال بيع موجوداتها كحل حتمي ، و لكن إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فان حقوق الغير مضمونة إلا إذا وجدت ضمانات أخرى .

ثالثا : نسب الخزينة .

بما أن الخزينة هي المؤشر الذي من خلاله يمكن استنتاج وجود أو عدم وجود توازن مالي، فإن هذه النسب تسمح بمعرفة مستوى درجة السيولة ، كما تسمح بقياس الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة بمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل أي قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الآجال القصيرة .

وتتمثل نسب السيولة فيما يلي :

1- نسبة السيولة العامة:

ن .س. العامة = الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

تسمح هذه النسبة بمعرفة ما إذا كان ، ما هو تحت تصرف المؤسسة على المدى القصير يسمح بالوفاء بالتزاماتها على نفس المدى .

عموما هذه النسبة أكبر من الواحد ، إلا أنها لا تقدم صورة دقيقة لقدرة التسديد للمؤسسة خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة معرضة للتغيرات الموسمية .

2- نسبة السيولة المحددة (المختصرة):

ن.س.المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / ديون قصيرة الأجل

تسمح هذه النسبة بالاقتراب أكثر من معرفة درجة القدرة على الوفاء بالديون القصيرة الأجل ، أي تستخدم لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد الديون القصيرة الأجل من دون قيم الاستغلال عند افتراض وجود صعوبة في تصريف المخزونات أو حدوث طارئ أو دوران المخزون أصبح بطيء . ويفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3 و 0.5).

3- نسبة السيولة الفورية :

ن.س.الفورية = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل .

تعتبر من أهم النسب لأنها تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي أنها تقيم درجة قدرة المؤسسة على مواجهة الديون القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة . إذا كانت ديون المؤسسة تستحق لمدة أيام فقط فمن المستحسن أن تساوي هذه النسبة الواحد ، أما إذا كانت هذه الديون قصيرة الأجل تستحق بعد أسبوع أو شهر فمن الأحسن أن تتراوح ما بين (0.2 و 0.3).

ملاحظة:

إذا كانت نسب السيولة (الخزينة) تسمح للمحلل المالي أن يأخذ فكرة عن تطور السيولة، فإنه يمكن تكملة هذه النسب بتحليل سرعة تحويل العناصر الحقيقية من المخزونات والعناصر المالية من حقوق وديون إلى سيولة.

إن سرعة التحويل يمكن قياسها بنسب الدوران (التسيير) التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، والتي تمكن من توضيح الظروف التي يمكن من خلالها ضمان السيولة.

(2)-تداخل النسب و التوازنات :

من خلال دراستنا لمؤشرات التوازن المالي استخلصنا أن الهدف من حسابها هو معرفة نوعية تسيير الأموال واستعمالها حسب الزمن، ويظهر ذلك في الخزينة التي تلخص مختلف التوازنات .

لكن على الرغم من سهولة حساب هذه المؤشرات فهي تخفي عدة جوانب مالية ويجب إكمالها بتحليلات أخرى منها النسب المالية .

وعليه فمن الأحسن للمهتمين بالتحليل المالي استخدام التوازنات المالية والنسب في آن واحد لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم اتخاذ قراراتهم المختلفة، ولتوضيح هذا التداخل بين النسب والتوازنات نسردها بعض الأمثلة التالية :

أولاً: نسبة التمويل الدائم

هذه النسبة تسمح لنا بمعرفة مدى تحقيق قاعدة التوازن المالي .

* فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن المؤسسة قد قامت بتمويل بتحويل استثماراتها بواسطة الأموال الدائمة ، وأن رأس المال العامل موجب وهذا يساعدنا على تجنب الحالات الطارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوقها وهي الوضعية الحسنة إذا لم يكن رأس المال غير كاف أو كبير من دون فائدة .

* إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فهذا يدل على أن المؤسسة قد خصصت أموالها الدائمة للقيم الثابتة فقط ، و أن رأس المال يساوي الصفر و هذا في غير صالح المؤسسة. إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد هذا يعني أن المؤسسة قد استعملت جزء من الديون قصيرة الأجل لتمويل استثماراتها ، و أن رأس المال العامل سالب وهي حالة مالية سيئة .

ثانياً: نسبة السيولة العامة

هذه النسبة تعطينا فكرة عن حجم رأس المال العامل.

* إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن رأس المال العامل موجب وان الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة لكن إذا كانت عالية فذلك ليس بالضرورة ظاهرة جيدة بل قد يعني تكديس الأموال في ظل عجز الإدارة عن الاستعمال

الكفاء للموارد المتاحة ، كما قد يكون سبب الزيادة مخزون بطيء الحركة أو متقادم ، كما قد يكون السبب بطيء عملية تحصيل الديون " ¹

* فإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد: فهذا يدل على أن المؤسسة قد مولت أصولها المتداولة بالديون القصيرة الأجل فقط، وأن رأس المال العامل مساوي للصفر.

* إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد: فهذا يدل على أن جزء من الديون القصيرة الأجل قد مولت قيمتها الثابتة وهي "حالة سيئة أو خطيرة وعليها أ، تراجع هيكلها المالي لزيادة الديون طويلة الأجل أو أموالها الخاصة، أو تخفيض ديونها قصيرة الأجل و زيادة أصولها المتداولة" ²

ثالثاً : معدل دوران رأس المال العامل :

المعدل = المبيعات خارج الرسم رأس المال العامل

يستخدم هذا المعدل للتعرف على عدد مرات دوران رأس المال العامل خلال فترة مالية معينة، وبالتالي فهو مؤشر فعال لكفاءة الإدارة في حسن استغلال رأس المال العامل. لكن ليست كل زيادة في المبيعات تعتبر قراراً رشيداً وسياسة مثلى، إذ أن زيادة المبيعات تتطلب بالتبعية زيادة المشتريات، والأخيرة يترتب عليها زيادة في الديون قصيرة الأجل و هنا تكمن الخطورة، إذ ينبغي أن يصاحب ذلك زيادة مناسبة في الأصول المتداولة تزيد عن الزيادة في الديون قصيرة الأجل. ³

رابعاً : نسبة احتياجات رأس المال العامل :

النسبة = قدرة التمويل الذاتي / ا.ر.م. العامل

هذه النسبة تظهر مدى مساهمة قدرة التمويل الذاتي في تغطية احتياجات رأس المال العامل التي تنتج عن عدم تغطية موارد الدورة لكل احتياجاتها.

الحسني ص التحليل المالي و المحاسبي الأردن دار المجدلوي للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 1998 ص 263 283.

¹ دادي عدون ناصر ، مرجع سابق ص 56.

¹ الحسني ص مرجع سابق ص 56.

وخلاصة القول أن النسب المالية تعتبر إحدى أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً نظراً لما تكتسبه من أهمية في التحليل المالي، خصوصاً ولأنها تمد الإدارة بالمعلومات المتعلقة بالمركز المالي والنقدي وربحية المؤسسة لتمكينها من اتخاذ القرار اللازم، كما تسهل الحكم على مدى سلامة القرارات المالية التي سبق اتخاذها. إلا أنه يجب اتخاذ الحذر في اختيار (استعمال) وتفسير النسب بسبب ما تحتويه من بعض النقائص. ومن بين أهم النسب المالية التي تسمح بالوصول إلى الوضعية المالية الجيدة نسب الهيكل المالي للتمويل، وما يلاحظ أيضاً أن هناك تداخل بين النسب و التوازن أثناء دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج

نعلم أن استمرار المؤسسة و نموها يرتبط أساساً بدورة الاستغلال، ومن خلال تحليل هذه الدورة يمكننا الوصول إلى مراقبة ومتابعة قدرات ومردودية المؤسسة، بالإضافة إلى هذا يمكن الحكم على نتائجها.

وأمام عجز الميزانية عن توفير كل المعلومات التي يحتاج إليها المحلل المالي، فإنه يبقى لنا الاعتماد على جدول حسابات النتائج الذي يعتبر الوثيقة الأساسية في تحليل الاستغلال ومنه يعتبر جدول حسابات النتائج في النظام المحاسبي الجزائري كوثيقة محاسبية مهمة تشمل على أعباء المؤسسة وإيراداتها خلال الدورة، وعن طريق المقارنة بين هذه الأعباء والإيرادات يمكن إظهار النتيجة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال الدورة الاستغلالية، حيث يمكن أن تكون هذه النتيجة ربح إذا كانت الإيرادات أكبر من الأعباء أما في حالة العكس فتكون خسارة.

إن عملية تحليل النتائج تشمل على مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة الصافية و هي على التوالي:

أولاً : الهامش الإجمالي:

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، والهامش الإجمالي (التجاري) يظهر في المؤسسات التجارية أو المختلطة و لا يظهر في المؤسسات الإنتاجية إلا في حالات استثنائية، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

الهامش الإجمالي(ح/80)=مبيعات بضاعة(ح/70)- بضائع مستهلكة(ح/60)

ويعتبر الهامش الإجمالي ذو أهمية كبيرة في تسيير نشاط المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباحها من خلال عملية البيع، وتزيد أهمية الهامش الإجمالي عن رقم الأعمال لأن هذا الأخير يشمل كل الأرباح مع تكاليف الشراء أما الهامش الإجمالي فهو الصافي بعد طرح تكلفة الشراء من البضائع المباعة. كما يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في حالة استعمال طريقة التسيير التقديري.

وتستعمل بعض النسب في قياس درجة مردودية النشاط التجاري للمؤسسة، ونذكر منها:

1/ نسبة الهامش التجاري إلى المبيعات :

نسبة الهامش التجاري إلى المبيعات = الهامش الإجمالي(ح/80)/مبيعات بضاعة(ح/70)

فعند مقارنة هذه النسبة داخليا عبر السنوات أو خارجيا مع المؤسسات الأخرى التابعة لنفس القطاع نستطيع الحكم على مدى نجاح السياسات التسويقية، حيث يتأثر بحجم المبيعات الذي تسعى إليه السياسات التسويقية. كذلك أن الهامش الإجمالي يتأثر بالسياسات الإدارية والتمويلية في تحديد الأسعار التي تحدد قيمة عوامل الإنتاج كتدفقات مالية خارجة من المؤسسة إلى الغير، وأسعار السلع المباعة والمنتجة على أنها قيمة التدفقات المالية الداخلة من المؤسسة بحيث يكون الفرق بين التدفقات المالية الداخلة والخارجة في المدى المتوسط والطويل (الهامش الإجمالي) يغطي التكاليف الإدارية و التمويلية.

2/ نسبة الهامش التجاري إلى التكاليف :

نسبة الهامش التجاري إلى التكاليف = الهامش الإجمالي(ح/80)/البضائع المستهلكة(ح/60)

فمردودية النشاط التجاري للمؤسسة تظهر في ارتفاع هذه النسبة، كما تساعد هذه النسبة أيضا في تحديد مكانة المؤسسة ضمن القطاع الذي تنتمي إليه وضمن المنافسة

ثانيا : القيمة المضافة :

- هي "الثروة الإضافية المنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات وموارد الغير بالإضافة إلى وسائلها الخاصة"¹

1- نادي عدون ناصر ، مرجع سابق ، ص 78 .

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

- نسبة إلى اسمها، "تعبّر القيمة المضافة هي تلك الزيادة في القيمة التي تدمجها المؤسسة في منتجاتها، نسبة لقيمة السلع والخدمات المشتريات من الآخرين"¹ و حسب المخطط المحاسبي الوطني يختلف حساب القيمة المضافة من نشاط لآخر حيث:

• في المؤسسة التجارية :

القيمة المضافة (ح/81) = الهامش الإجمالي (ح/80) - مواد و لوازم و خدمات مستهلكة (ح/61+ح/62)

• في المؤسسة الإنتاجية :

القيمة المضافة (ح/81) = الحسابات (71+72+73+74+75) - الحسابات (61+62)

• في المؤسسة الخدمائية :

المضافة (ح/81) = الحسابات (74+75) - الحسابات (61+62)

• في المؤسسة المختلطة :

القيمة المضافة (ح/81) = الهامش الإجمالي + القيمة المضافة للمؤسسة الإنتاجية

- و مما يلاحظ أن مجموع القيم المضافة للمؤسسات يمثل لنا الناتج الداخلي العام كما تستعمل القيمة المضافة بمساعدة المحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة و مقارنتها مع المؤسسات الأخرى من حيث مساهمتها في الناتج الوطني الداخلي الخام و تحدد مكانة المؤسسة في الاقتصاد الوطني فيمكن القول أن للقيمة المضافة أهداف منها :

- تستعمل كمقياس لحجم المؤسسة لأنها تعطي خلاصة عن إمكانيات المؤسسة و قدرتها على التحكم في مواردها

- تستعمل كمقياس لدرجة التكامل العمودي أو الداخلي للمؤسسة فبواسطة النسبة (القيمة المضافة/الإنتاج) يمكن القول أن المؤسسة مستقلة عن الغير (تكامل اقتصادي داخلي) إذا كانت هذه النسبة تقترب من الواحد.

- قياس تطور قدرة المؤسسة في تحقيق ثروات وذلك بمقارنة النسبة (القيمة المضافة/الإنتاج) لسنوات متتالية و بالتالي نستنتج منها سياسة المؤسسة الاقتصادية و قدرة مسيرتها.

الفصل الثاني: تحليل ومعالجة المعطيات المالية

- قياس البنية الداخلية للمؤسسة بمعنى قياس أهمية عوامل الإنتاج .
- و يمكن الإشارة إلى إنتاج الدورة الذي هو رصيد خاص بالمؤسسات الصناعية ويتم حسابه كالتالي:

* إنتاج الدورة = إنتاج مخزون + إنتاج مباع + إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة
* الإنتاج يعبر عن الإنتاج الحقيقي للمؤسسة الصناعية لذا فإن حسابه يكون له أهمية خاصة عند مقارنته بالمؤسسات الأخرى و متابعة تطوره خلال فترات مختلفة.

ثالثا: نتيجة الاستغلال

هي نتيجة النشاط العادي و الأساسي لدورة معينة و تعد كمؤشر أساسي أكثر من النتيجة الإجمالية التي تتأثر بالنشاط الغير العادي للمؤسسة (الاستثنائي) و تعد القيمة المضافة من عناصرها مما يستدعي القول إن نتيجة الاستغلال أشمل من القيمة المضافة كما تعتبر مؤشر من مؤشرات المر دودية و حسب ما جاء به المخطط المحاسبي الوطني أن نتيجة الاستغلال هي الفرق بين أعباء و إيرادات الاستغلال.

نتيجة الاستغلال (ح/81) = (ح/81) + حسابات (77+78) - حسابات (63+64+65+66+68).

رابعا: نتيجة خارج الاستغلال

إن هذه النتيجة تحدد لنا نتيجة النشاط الاستثنائي للمؤسسة وذلك مثل تحصيل بعض الإيرادات المتعلقة بالسنوات الماضية التي لا تدخل في الدورة الاستغلالية و تسديد تكاليف السنوات السابقة أو تحصيل إيرادات سنوات سابقة أو القيام بنشاط خارج الاستغلال مثل التنازل عن استثمار.

نتيجة خارج الاستغلال (ح/84) = نواتج خارج الاستغلال (ح/79) - تكاليف خارج الاستغلال (ح/69)

خامسا: النتيجة الإجمالية :

هي الجمع بين نتيجة الاستغلال و نتيجة خارج الاستغلال

النتيجة الإجمالية (ح/880) = نتيجة الاستغلال (ح/83) + نتيجة خارج الاستغلال (ح/84).

سادسا : النتيجة الصافية :

تتمثل في النتيجة التي حققتها المؤسسة (الربح المحقق) و ذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح كما يمكن اعتبارها مؤشرا مهما لقياس مرد ودية رؤوس الأموال الخاصة المستخدمة في المؤسسة كما تقيس لنا أيضا مرد ودية عناصر الأصول الثابتة :

النتيجة الصافية (د/88)=النتيجة الإجمالية (د/880)-ضرائب على الأرباح (د/889)

خاتمة الفصل الثاني :

من خلال دراستنا للوضع المالية للمؤسسة يتبين لنا أن هذه الأخيرة تعكس لنا مدى نجاعة سياستها المالية و بالتالي مدى كفاءة المسير المالي في تحديد هيكلها المالي الملائم ، واستخدامه الأمثل في إدارة موجداتها ، ولا تتم دراسة الوضع المالية إلا من خلال التوازنات والنسب .

فقد استخلصنا من خلال دراسة التوازنات المالية أن الهدف من حسابها هو معرفة نوعية تسيير الأموال أو استعمالها حسب الزمن ويظهر ذلك في الخزينة التي تلخص مختلف التوازنات.

لكن رغم سهولة حساب هذه المؤشرات وقدمها إل أنها لا تظهر عدة جوانب في التوازن المالي في المؤسسة إلا بدخول تحليلات أخرى ،أي أن هذه المؤشرات تخفي عدة جوانب مالية ويجب إكمالها بتحليلات أخرى منها النسب المالية . وعليه فمن الأحسن للمهتمين بالتحليل المالي وخاصة إدارة المؤسسة استخدام التوازنات المالية والنسب في آن واحد لتحديد الوضع المالية الجيدة للمؤسسة واتخاذ قراراتهم المختلفة .

تمهيد

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى مختلف النقاط المتعلقة بالتحليل المالي و الوظيفة المالية عموماً إلى جانب تحليل ومعالجة المعطيات المالية، سنحاول في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي ، واتخذنا كدراسة حالة لمؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري، ولقيام بهذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

في المبحث الأول حاولنا فيه وضع بطاقة فنية للمؤسسة ،في حين كان مضمون المبحث الثاني تطور عناصر الميزانية المحاسبية خلال الفترة الممتدة بين : 2009 و 2011 أما في المبحث الثالث فقد تناولنا فيه دراسة الوضعية المالية لمؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري.

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة:

1 - سونلغاز: هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر ، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر القنوات ، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى ، فهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان التسويق للكهرباء والغاز نحو الخارج .

2 - تاريخ المؤسسة :

في سنة 1947 تم إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بـ (EGA)، والتي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز. وتضم EGA المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع ، وقد كانت تتدرج تحت قانون أساسي خاص بـ لوبون (LEBON) وشركائه SAE (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) ثم وقعت تحت مفعول قانون التأمين الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946.

تكفلت الدولة الجزائرية المستقلة بمؤسسة (EGA) ، فبعد بضع سنوات من ذلك وبفضل مجهودات معتبرة بذلت في سبيل التكوين في تأطير للعاملين الجزائريين من تولي هذه المؤسسة . تحولت (EGA) في سنة 1969 إلى سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) طبقا للمرسوم 59-69 وما لبثت أن أضحت مؤسسة ذات حجم هام ، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون ، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية و تسيريه لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية في البلاد ، والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية (الإنارة الريفية) وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية .

تزودت المؤسسة في سنة 1983 بخمس شركات فرعية للأشغال المتخصصة وهي :

- كهريف . للإتارة وإيصال الكهرياء .
- كهركيب . للتركيبات والمنشآت الكهريائية .
- قنا غاز . لإنجاز شبكات نقل الغاز .
- إينرغا . للهندسة المدنية .
- التركيب . للتركيب الصناعي .

(AMC . المؤسسة الوطنية لصنع العدادات وأجهزة القياس) .

فبفضل هذه الشركات المتفرعة أصبحت "سونلغاز" تمتلك حاليا منشآت أساسية كهريائية وغازية تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وفي 14-12-1991 وطبقا للمرسوم رقم 91-475 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) .

إن إعادة النظر في القانون الأساسي يثبت أن للمؤسسة مهمة الخدمة العمومية الذي يطرح ضرورة التسيير الاقتصادي والتكفل بالجانب التجاري ، وضمن الهدف نفسه أصبحت المؤسسة في سنة 2002 شركة مساهمة (SPA) ، فهذا التغيير منح لمؤسسة "سونلغاز" إمكانية توسيع نشاطها ليشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة كما أتاح لها إمكانية التدخل خارج حدود الجزائر ، وباعتبارها شركة مساهمة فإنه يتعين عليها حيازة حافظة أسهم وقيم أخرى منقولة مع إمكانية امتلاك أسهم في شركات أخرى ، وهذا ما ينبئ عن تطورها ، حيث أضحت مجمعا أو شركة قابضة (هولدينغ) .

قامت (سونلغاز) خلال السنوات من 2004 إلى 2006 بإعادة هيكلة نفسها في شكل شركات

متفرعة حيث أن هذه الفروع مكلفة بالنشاطات الأساسية للمؤسسة وهي :

- سونلغاز إنتاج الكهرياء (SPE) .
- مسير شبكة نقل الكهرياء (GRTE) .
- مسير شبكة التوزيع (XD) .

وفي سنة 2005 تمت هيكلة وظيفة التوزيع في أربع شركات فرعية :

- الجزائر العاصمة .
- منطقة الوسط .
- منطقة الشرق .
- منطقة الغرب .

ومن وراء هذا التطور يبقى ضمان الخدمة العمومية هي المهمة الجوهرية لـ (سونلغاز) وذلك لأن توسيع مجال أنشطتها وتحسين نمط تسييرها الاقتصادي يفيدان في المقام الأول هذه المهمة التي تشكل الأساس الراسخ لثقافتها كمؤسسة .

3 - أهداف والتزامات المؤسسة :

3 - 1 أهدافها

تتلخص أهداف الشركة فيما يلي :

- الإنتاج والنقل والتوزيع والإنجاز بالكهرباء في الجزائر وخارجها .
- التوزيع والإنجاز في الغاز عن طريق القنوات بالجزائر وخارجها .
- التنمية بكل الوسائل وبكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة مع تصنيع الكهرباء والغاز بشتى الطرق في الجزائر وخارجها بشراكة مؤسسات جزائرية وأخرى أجنبية .
- سونلغاز كشركة ذات أسهم (SPA) تضمن مهمة المصلحة العمومية طبقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.

3 - 2 التزاماتها

بالنظر لاحتمار الشركة لهذا النشاط وجب عليها الالتزام بما يلي :

- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة ومواصلة العمل والأمان لكل طلبات التغذية بالكهرباء والغاز حيث توفر الشبكات .

الفصل الثالث : التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز ورقلة حضري

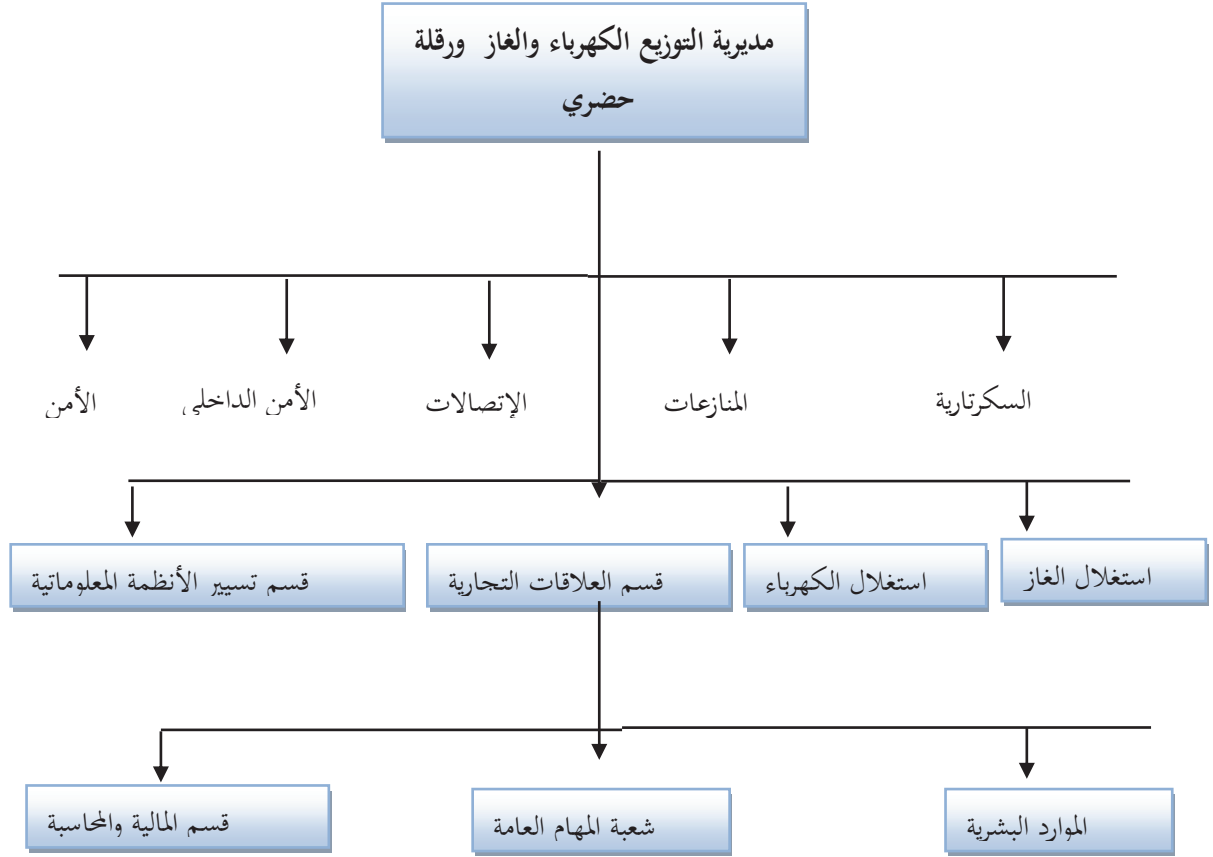
- ضمان التحكم الفعال في برامج التنمية والمنشآت الكهربائية والغازية خصوصا برامج مد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز .
- تطبيق شروط معروفة بصرامة المساواة في معالجة كل ما يخص بالزبون خاصة :
 - التسعيرة المنصوص عليها بالمرسوم .
 - دفتر يتضمن البنود العامة التي تحدد الشروط العامة لتوصيل وإنشاء الطاقة .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري

1 - الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري¹

الفصل الثالث : التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز ورقلة حضري

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري



المصدر : وثائق المؤسسة

من إعداد المترجمين

2 - شرح الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري

أ- مهام مصالح المؤسسة:

أ - 1 مفتشية الرقابة :

ومن مهامها مايلي :

• العمل علي ربط الزبائن الجدد عن طريق متابعتها بتنفيذ عقود الأشغال من تقديم طلب الزبون إلي غاية تزويده بالخدمة (توصيل الكهرباء أو الغاز) .

• تسيير زبائن الضغط المتوسط (MP) والتوتر المتوسط (MT) وذلك من خلال عمليات الفوترة والتحصيل

• مراقبة احترام قواعد إيجار الوسائل .

• الاهتمام بمعالجة شكاوى الزبائن .

أ - 2 المصلحة التقنية والتجارية :

• قسم العلاقات التجارية :

على غرار ما ذكرناه سابقا بتحول المؤسسة إلى طابع تجاري صناعي فإن هذا القسم يلعب دورا

هاما في الشركة حيث تعتمد عليه بنسبة 60% ويتعامل مع الزبائن بشتى أنواعهم (HT/HP-

MT/TP-BT/RP) فإنه يجب تخفيف العبء عليها وهذا من خلال وضع فروع تابعة لها وكل

منها يقوم بوظيفة معينة وذلك من أجل توفير الخدمات و السير الحسن ونذكر من بين هذه

الفروع RCN فهو فوج ربط الزبائن الجدد حيث يقوم ب :

- استقبال الزبائن وتلبية لخدمة طلباتهم .

- متابعة أعمال الإنجاز منذ الطلب إلى غاية الربط ب E/G .

- إعداد الكشف الكمي لفواتير الزبون لدفع المستحقات .

- جعل العملاء تحت الخدمة .

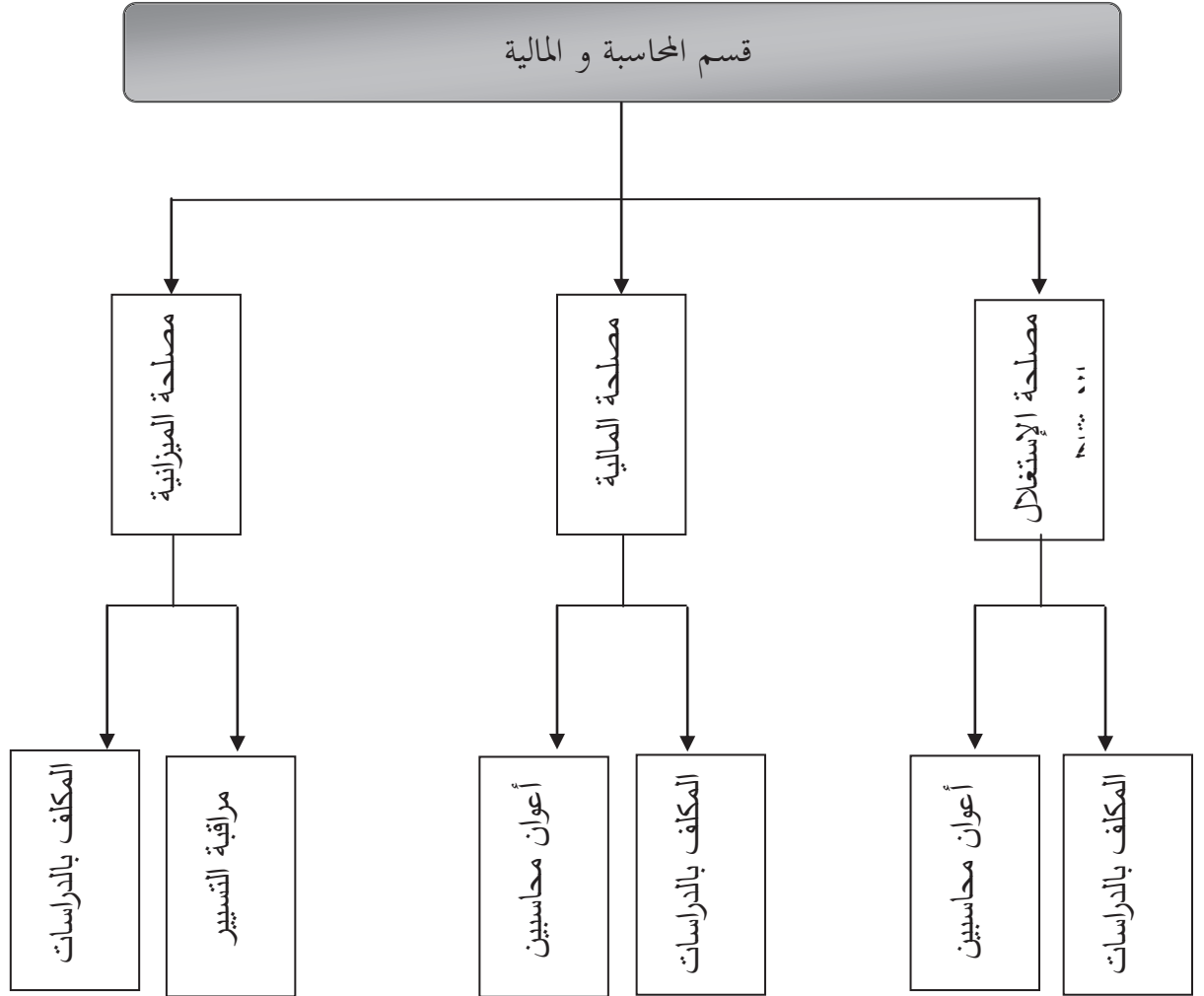
• العمليات التجارية وتطوير المبيعات : وهذا من خلال :

- اقتراح طرق التمويل للتزويد بالغاز .

- القيام بالتحقيقات الميدانية قرب الزبون .
 - المشاركة في تطبيق السياسة التجارية للمجمعات .
 - اقتراح مصالح جديدة تخص الزبائن .
 - متابعة تحقيق الميزانية الطاقية .
 - إعداد الميزانية التجارية .
 - متابعة ديون الزبائن .
 - تحليل الاستهلاك عن طريق الزبائن . والشكل (2) يوضح الهيكل التنظيمي لقسم العلاقات التجارية جيدا.
- المساعدة والتسويق للزبائن (MP /MT) : وهذا من خلال :
- تقديم النصائح للزبائن حول استهلاك واستعمال الطاقة الكهربائية والغاز واختيار التجهيزات والتعريفات .
 - ملاحظة تغذية الزبائن بالطاقة (كهرباء و غاز) عن طريق مختلف مصادر المعلومات (الجماعات المحلية ، التلفزيون ، ومختلف مصادر الإعلام) .
 - المحافظة على العلاقات مع غرفة التجارة .
 - المشاركة في دراسات التنمية .

شكل يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية¹

الشكل (04) يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة



المصدر : من إعداد المترجمين

2 - شرح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة:

نجد أن قسم المحاسبة والمالية ينقسم إلى ثلاث مصالح رئيسية وتنقسم كل من المصالح إلى فرعين ويشرف هذا القسم بصفة عامة على جميع المصالح وهو كالتالي :

• مصلحة الإستغلال :

تقوم هذه المصلحة بتصنيف الإيرادات ومصاريف المؤسسة حسب إيراداتها وتعتبر أول بوابة لإستقبال جميع الفواتير سواء المتعلقة بالإستثمارات أو الخدمات لأجل تحصيل مختلف المعاملات وتصنيف كل نوع على حدا حسب مكتب المكلف بالدراسات أو مكتب الأعوان المحاسبين .

• مصلحة المالية :

تشرف ه المصلحة على ضبط العمليات المالية للمؤسسة ، حيث تربطها بالمؤسسات المالية الأخرى مثل : البنك ، البريد ، وتقوم هذه الأخيرة بتسديد الفواتير القابلة للدفع بعد الحصول عليها من طرف قسم الإستغلال وهي مصلحة تتوسط كل من مصالح قسم المحاسبة والمالية .

• مصلحة الميزانية :

تقوم هذه المصلحة على دراسة التكاليف و النتيجة الإجمالية المقترحة والمستخرجة من المحاسبة العامة مع تقديم ومراقبة أرباح المؤسسة ضمن مكتب مراقبة التسيير ومصلحة المالية

المبحث الثاني: دراسة الميزانيات المالية للسنوات الثلاث (2009، 2010، 2011).

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

لإعداد الميزانية المالية يجب الانتقال من الميزانية المحاسبية التي تمثل جزء التقدم في المؤسسة في وقت معين من مجموع ما تملكه من أصول وكل ما عليها من ديون، فهي لا تساعد على التحليل المالي لوضعية المؤسسة الذي يعتبر المنطق لدراسة الاحتياجات التمويلية لهذه الأخيرة لهذا يتوجب علينا الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية وهذا بالاعتماد على مبدئين هما: درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم.

1- عرض الميزانيات المالية المفصلة .

أ- جانب الأصول :

الجدول رقم 06: الميزانيات المالية للسنوات الثلاث جانب الأصول .

البيان	2009	2010	2011
الاستخدامات الثابتة	4975753664.06	5466137487.77	5935463915.99
الاستثمارات	4975743664.06	5466127487.77	5935453915.99
أراضي	1900077.76	1900077.76	1900077.76
مباني	133642689.03	128591008.59	123606222.20
منشآت أساسية	78313.06	65053.70	51794.35
منشآت مركبة	2286342825.76	3112222689.26	3456825559.34
معدات وأدوات	1600617.89	28748997.85	2868470039
معدات نقل	22152001.18	28748997.85	28684700.39
تجهيزات مكتب	5656665.26	4937179.31	8224951.62
تهيئات وتركيبات	52696293.36	49832216.14	48827414.46
معدات أخرى	546588276.59	535106047.50	547786744.69
تهيئات إجتماعية	34803301.98	33908042.77	33074465.50

الفصل الثالث : التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز ورقلة حضري

1675183002.20	1559208601.86	1880922602.19	إستثمارات قيد الإنجاز
10000	10000	10000	إستثمارات أخرى
10000	10000	10000	حقوق الإستثمار
1862874581.10	1678379936.81	1618174066.79	الاستخدامات المتداولة
405233.70	722043.28	567506.84	قيم الاستغلال
405233.70	722043.28	567506.84	مخزون لدى الغير
18408831433.16	1510528750.84	1450475417.26	قيم قابلة للتحقيق
6326460	6326460	6165369.74	حسابات الخصوم المدينة
-	-	8939472.43	حقوق الإستثمارات
1034990483.87	831503145.80	804149778.54	تسبيقات علي الحساب
1134962.92	2945574.71	2635828.75	تسبيقات الإستغلال
788170526.37	669753570.33	628565267.80	حقوق علي الزبائن
163637914.24	172023072.94	167129142.69	أصول الخزينة
8299887028.69	7199647499.05	6593906030.85	مجموع الاستخدامات

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ب- جانب الخصوم:

الجدول رقم 07: الميزانيات المالية للسنوات الثلاث " جانب الخصوم " .

2011	2010	2009	البيان
8163571242.18	7084560851.34	6403857803.66	الأموال الدائمة
7877506289.65	6680772370.56	611079199.76	الاموال الخاصة
1781021144.25	1681033847.14	1635938502.91	إعانات الاستثمار
220544370.73	220544370.73	220544370.73	فرق إعادة التقييم
56395778111.04	4690310470.81	3998803257.50	حساب الارتباط ما بين الوحدات
135362663.63	88883681.93	85511236.93	مؤونات الخسائر و التكاليف
359548531.60	50236144.22	00	نتيجة السنة المالية
386064952.53	403788480.78	292778603.90	الديون طويلة الأجل
356530066.52	376942816.63	268445996.24	ديون الاستثمارات
29534886.01	26845664.15	24332607.66	مبالغ محتفظ بها في الحساب
136315786.51	115086647.71	190048227.19	الديون قصيرة الأجل
44497.72	00	1983569.06	حسابات الأصول الدائنة
121923777.79	104799733.06	156506210.19	ديون الاستغلال
15347511	10286914.65	31558447.94	تسبيقات تجارية
8299887028.69	7199647499.05	6593906030.85	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

2- عرض الميزانيات المالية المختصرة :

انطلاقا من الميزانية المالية المفصلة يمكننا استخراج الميزانية المالية المختصرة التي تعد الصورة المصغرة و الموجزة للميزانية المالية مع الأخذ بعين الاعتبار القيم الأكثر دلالة و استعمالا.

أ-الاستخدامات سنة 2009 :

الجدول رقم 08 : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2009 جانب الاستخدامات .

البيان	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	4975753664.06	75.45
الاستخدامات المتداولة	1618174066.79	24.55
قيم الاستغلال	567506.84	-
قيم قابلة للتحقيق	1450475417.26	-
أصول الخزينة	167129142.69	-
مجموع الاستخدامات	6593906030.85	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

سنة 2010 :

الجدول رقم 09 : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 جانب الاستخدامات.

البيان	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	5466137487.77	75.94
الاستخدامات المتداولة	1678379636.81	24.06
قيم الاستغلال	722043.28	-
قيم قابلة للتحقيق	1510528750.84	-
أصول الخزينة	172023072.94	-
مجموع الاستخدامات	7199647499.05	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

سنة 2011 :

الجدول رقم 10 : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 جانب الاستخدامات .

البيان	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	5935463915.99	71.5
الاستخدامات المتداولة	1862874581.10	28.5
قيم الاستغلال	405233.70	-
قيم قابلة للتحقيق	1840831433.16	-
أصول الخزينة	163637914.24	-
مجموع الاستخدامات	8299887028.69	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

ب - الموارد :

سنة 2009 :

الجدول رقم 11 : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2009 جانب الموارد.

%	المبالغ	البيان
97.10	6403857803.66	الموارد الدائمة
-	611079199.76	الأموال الخاصة
-	292778603.90	الديون طويلة الأجل
2.90	190048227.19	الديون قصيرة الأجل
100	6593906030.85	مجموع الموارد

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

سنة 2010 :

الجدول رقم 12 : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 جانب الموارد.

%	المبالغ	البيان
98.40	7084560851.34	الموارد الدائمة
-	6680772370.56	الأموال الخاصة
-	403788480.78	الديون طويلة الأجل
1.6	115086647.71	الديون قصيرة الأجل
100.00	7199647499.05	مجموع الموارد

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

سنة 2011 :

الجدول رقم 13 : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 جانب الموارد.

البيان	المبالغ	%
الموارد الدائمة	8163571242.18	98.38
الأموال الخاصة	7877506289.65	-
الديون طويلة الأجل	386064952.53	-
الديون قصيرة الأجل	136315786.51	1.62
مجموع الموارد	8298887028.69	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

من خلال الميزانية المختصرة لكل سنة يمكننا ملاحظة ما يلي:

أ- بالنسبة للاستخدامات

نلاحظ بصفة عامة أن مجموع الاستخدامات ارتفع خلال السنوات الثلاث و يرجع هذا الارتفاع أساسا الى زيادة الاستخدامات الثابتة من سنة إلى أخرى مع زيادة الاستخدامات المتداولة خلال كل السنوات .

ب- بالنسبة للموارد :

نلاحظ أن الأموال الدائمة في ارتفاع من سنة إلى أخرى ، مع الزيادة في الديون الطويلة خلال سنة 2010.

كما نلاحظ أن الديون القصيرة سجلت انخفاضا ملحوظا من سنة إلى أخرى .
و بصفة عامة هناك انخفاض في الديون بنوعيتها.

المطلب الثاني: دراسة تطور عناصر الميزانية المالية.

أ- تطور الاستخدامات :

1- تطور الاستخدامات الثابتة:

يمكن عرضها في الجدول و تمثيلها في الشكل التاليين:

الجدول رقم 14: تطور قيمة الاستخدامات الثابتة .

السنوات	2009	2010	2011
المبالغ	4975753664.06	5466137487.77	5935463915.99
التغيرات	-	490383823.71	469326428.22
نسبة التغير	-	0.0985546	0.0858607

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للوحدة.

نلاحظ أن الاستخدامات الثابتة ارتفعت بنسبة 9,85 بالمائة خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 ، وارتفاع بنسبة 8,58 في سنة 2011 و يمكن إرجاع هذا الارتفاع الملحوظ في الاستثمارات إلى ارتفاع كل من الاستثمارات و القيم الثابتة الأخرى

2- تطور الاستخدامات المتداولة

الجدول رقم : 15 : تطور قيمة الاستخدامات المتداولة .

السنوات	2009	2010	2011
المبالغ	1618174066.79	1678379636.81	1862874581.10
التغيرات	-	60205570.02	184494944.29
نسبة التغير	-	0.372059	0.109924

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للوحدة.

نلاحظ ارتفاعا في الاستخدامات المتداولة في سنة 2010 بنسبة 37.20 بالمائة وارتفاع بنسبة 10.99 بالمائة في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 وهذا ناتج عن الزيادة في الاستخدامات المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال رغم الانخفاض في أصول الخزينة .

ب - تطور الموارد

1- الموارد الدائمة:

الجدول رقم 16 :تطور الموارد الدائمة .

السنوات	2009	2010	2011
المبالغ	6403857803.66	7084560851.34	8163571242.18
التغيرات	-	680703047.68	1079010390.84
نسبة التغير	-	0.106295	0.152304

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للوحدة.

نلاحظ أن الأموال الدائمة ارتفعت خلال سنتي 2010 ، 2011 بنسبة 10.62 بالمائة و 15.23 بالمائة على الترتيب ، وهذا راجع الى الزيادة في الأموال الخاصة و الديون الطويلة الأجل في كلتا السنتين.

2- الديون القصيرة الأجل:

الجدول رقم 17 : تطور الديون القصيرة الأجل .

السنوات	2009	2010	2011
المبالغ	190048227.19	115086647.71	136315786.51
التغيرات		74961579.4	21229138.80
نسبة التغير		0.394434	0.184462

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للوحدة.

نلاحظ أن الديون القصيرة الأجل انخفضت في سنة 2010 بنسبة 39.44 بالمائة مقارنة بسنة 2009 . لكنها اتجهت نحو الارتفاع خلال سنة 2011 بنسبة 18.44 مقابل الزيادة في الاستخدامات المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال.

المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة :

المطلب الأول : تحليل الميزانية المالية .

1- التحليل بواسطة التوازنات المالية .

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في :

- رأس المال العامل .

- احتياج رأس المال العامل .

- الخزينة .

أ - رأس المال العامل :

أ-1- رأس المال العامل الدائم :

الجدول : 18 : تطور رأس المال العامل

البيان	2009	2010	2011
موارد دائمة	6403857803.66	7084560851.34	8163571242.18
استخدامات ثابتة	4975753664.06	5466137487.77	5935463915.99
رأس المال العامل الدائم	1628104139.6	1618423763.57	2228107226.19

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2010 ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تمويل أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة ، وبالتالي تحقق هامش أمان موجب يدعى رأس المال العامل (FR) ويسمح هذا الأخير بتمويل احتياجات رأس المال العامل التي تعتبر احتياجات دائمة وهذا لاستمرارية دورة الإنتاج . كما نلاحظ انخفاضا في رأس المال العامل في سنة 2010 بنسبة 75 بالمائة وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في الأصول الثابتة لأن المؤسسة قد حازت على استثمارات جديدة التي فاقت الارتفاع في الأموال الدائمة . أما في سنة 2011 فقد سجلنا ارتفاعا في رأس المال العامل بنسبة 28.27 بالمائة وهي ناتجة عن زيادة الأموال الدائمة بقيمة أكبر من الزيادة في الاستخدامات الثابتة.

أ-2- رأس المال العامل الخاص :

الجدول رقم 19: تطور رأس المال العامل الخاص .

2011	2010	2009	البيان
7877506289.65	6680772370.56	611079199.76	الأموال الخاصة
1862874581.10	16783796336.81	4975753664.06	الاستخدامات الثابتة
6014631708.55	5002392733.76	-4364674435.7	رأسمال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال سنة 2009 ، مما يعني وجود عجز في الأموال الخاصة لا يغطي الاستخدامات الثابتة، وهذا ما لا يسمح للمؤسسة بتمويل احتياجات رأس المال العامل عن طريق أموالها الخاصة .مما دفع بالمؤسسة الى اللجوء إلى الديون لتغطية الفارق. وهو ما يلاحظ من جدول تطور الديون.

أما في سنة 2010 و 2011 فرأس المال العامل الخاص موجب مما يعني أن الأموال

الخاصة تغطي الاستخدامات الثابتة

أ-3- رأس المال العامل الخارجي :

الجدول رقم 20: جدول تطور رأس المال العمل الخارجي .

2011	2010	2009	البيان
136315786.51	403788480.78	292778603.90	الديون الطويلة الأجل
5935463915.99	5466137487.77	4975753664.06	الاستخدامات الثابتة
	-		رأس المال العامل
-579914870.52	5062349006.01	-4682978539.8	لخارجي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

نلاحظ أن رأس المال العمل الخارجي سالب خلال كل السنوات (أي لا يمكن تغطية

الاستخدامات الثابتة عن طريق الديون الطويلة الأجل فقط) وهو في تزايد من سنة إلى

الفصل الثالث : التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز ورقلة حضري

أخرى أي توجه المؤسسة إلى الزيادة في تمويل استخداماتها الثابتة عن طريق ديونها الطويلة الأجل .

ب. تطور احتياجات رأس المال العامل :

الجدول رقم : 21 : جدول تطور الاحتياجات الطويلة الأجل .

2011	2010	2009	البيان
781091528.2	725812647.1	832342859.5	استخدامات
290618288	267803838.9	34408235.93	د ق الأجل
490473240.2	458008808.2	797934623.6	احتياجات رأس المال العامل
32464432	-339925815.4	.	التغير
7%	-43%	.	نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة بالنسبة للسنوات 2009 و 2011 وهذا معناه وجود احتياجات دورية (احتياجات دورة الاستغلال) وعليه ينبغي على المؤسسة إيجاد موارد لهذه الاحتياجات مثلا عن طريق تقليص مدة التحصيل . كما نلاحظ انخفاضا في الاحتياجات في سنة 2010 بمعدل 43 بالمئة مقارنة بنسبة 2009 ، وهذا راجع إلى الانخفاض في الاستخدامات المتداولة للإستغلال وخارج الإستغلال ، في حين عرفت سنة 2011 ارتفاعا في الاحتياج بنسبة 7 بالمئة ، وهذا راجع إلى الارتفاع في الاستخدامات المتداولة للإستغلال وخارج الاستغلال .

ج. تطور الخزينة :

الجدول رقم: 22: تطور الخزينة :

الفصل الثالث : التحليل المالي لمؤسسة سونلغاز ورقة حضري

2011	2010	2009	البيان
163637914.24	172023072.94	167129142.69	أصول الخزينة
00	0	0	خصوم الخزينة
163637914.24	172023072.94	167129142.69	الخزينة
-8385158.7	4893930.25	.	التغير في الخزينة
4.8%	9.2%	.	نسبة التغير في الخزينة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

نلاحظ أن خزينة المؤسسة كانت موجبة خلال سنوات 2009 و 2010 ، حيث أن الفائض المتمثل في رأس المال العامل يغطي احتياجات رأس المال العامل أي وجود فائض من الأموال يمكن الوحدة من استعماله في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل .

وفي الأخير نستنتج بعد دراسة مؤشرات التوازن المالي أن المؤسسة كانت في توازن مالي خلال السنوات 2009 و 2010 و 2011. وهي وضعية حسنة يستحسن للمؤسسة محاولة الحفاظ عليها .

2-التحليل عن طريق النسب المالية :

تعتبر طريقة النسب من أكثر الطرق استعمالا لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، وسنحاول من خلال الجدول التالي التعرض لأهم النسب المستعملة :

الجدول رقم :23 :النسب المالية

2011	2010	2009	طريقة الحساب	النسبة
نسب التوازن المالي				
0.90	0.65	0.75	الاصول الثابتة/مجموع الاصول	نسبة الاصول الثابتة
0.22	0.02	0.24	الاصول المتداولة/مجموع الاصول	نسبة الاصول المتداولة
0.98	0.98	0.97	الاموال الدائمة/مجموع الخصوم	نسبة الاموال الدائمة
0.15	0.84	0.02	د ق أ/مجموع الخصوم	نسبة الديون قصيرة الاجل
0.74	0.72	0.55	مجموع الاستثمارات/مجموع الخصوم	نسبة كثافة راس المال
نسب التمويل				
1.37	1.29	0.12	الاموال الدائمة/الاصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
1.32	1.22	0.12	الاموال الخاصة/الاصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص
0.65	0.83	1.74	الاموال الخاصة/مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
0.61	0.55	0.37	مجموع الديون/مجموع الاصول	نسبة التمويل الخارجي
نسب الخزينة				
1.36	1.45	1.85	الأصول المتداولة /د ق أ	نسبة السيولة العامة
1.36	1.45	1.85	(قابلة للتحقيق +قيم جاهزة)/د ق أ	نسبة السيولة المختصرة
1.20	1.49	0.87	قيم جاهزة/د ق أ	نسبة السيولة الفورية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

1- نسب التوازن المالي :

- نلاحظ من خلال نسب الأصول (الأصول الثابتة و الأصول المتداولة) أن هناك ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة ،وهذا ما يظهر من خلال النسبة فهي تتراوح بين 0.65 و 0.90 خلال السنوات 2009 و 2011 وهذا ناتج عن اقتناء المؤسسة لتجهيزات إنتاج جديدة إضافة إلى القيام بمشاريع استثمارية تساعد المؤسسة على تحسين مردودية نشاطها .

كما نلاحظ انخفاضاً في قيمة الأصول المتداولة، حيث تتراوح النسبة بين 0.24 و0.22 من سنة 2009 إلى سنة 2011 بينما وصلت نسبة الانخفاض في سنة 2010 إلى 0.02، وسبب هذا الانخفاض يرجع بشكل أساسي إلى الانخفاض في حقوق المخزونات وأيضاً انخفاض تسيقات الاستغلال .

فيما يخص نسبة الأموال الدائمة فقد سجلت انخفاضاً بدءاً بسنة 2009، لكن تبقى هذه الأخيرة تغطي قيمة الأصول الثابتة، مما يحقق قاعدة أساسية في التوازن المالي .

أيضاً نلاحظ زيادة في نسبة الديون القصيرة الأجل بين سنتي 2009 و2011 بشكل كبير، حيث بلغت النسبة في سنة 2009 إلى 0.02 ثم ارتفعت إلى 0.84 في سنة 2010، وتفسر هذه الزيادة بلجوء المؤسسة إلى الافتراض لتغطية احتياجاتها، وهذا بعد الخسارة المتحملة في سنة 2009، ثم ما لبثت أن انخفضت بعد تحسن الوضعية المالية للمؤسسة نتيجة تحقيق نتيجة موجبة في سنة 2010 .

-نسبة كثافة رأس المال :

نلاحظ زيادة هذه النسبة من سنة 2009 إلى 2011 حيث كانت أكبر من 70 بالمئة في سنتي 2010 و2011، إلا أن هذه النسبة أقل من 60 بالمئة في 2009، حيث قدرت بـ 55 بالمئة وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة لتخرب جزء منها .

2- نسب التمويل الدائم للاستخدامات الثابتة :

• نسبة التمويل الدائم للاستخدامات الثابتة :

نلاحظ أن هذه نسبة خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من الواحد مما يعني توفر الوحدة على هامش يساعدها على تجنب الحالات الطارئة كالكساد في المخزون وصعوبة تحصيل الحقوق، كما تدل هذه النسبة على أن المؤسسة قامت بتمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة .

إذن يمكن القول أن الوحدة تحترم قاعدة التوازن المالي .

• نسبة التمويل الخاص للاستخدامات الثابتة :

نلاحظ ارتفاع هذه النسبة من سنة 2009 إلى سنة 2011 إلا أن هذه النسبة كانت أقل من الواحد خلال سنة 2009 .

أما ارتفاع هذه النسبة في سنة 2010 و 2011 فهو يعني ان الاستخدامات الثابتة للمؤسسة تمويل عن طريق الاموال الخاصة.

• نسبة الاستقلالية المالية :

نلاحظ أن مساهمة الديون في تمويل المؤسسة كانت بنسبة ضئيلة في سنة 2009 ، وهذا ما يؤكد الاستقلالية المالية للمؤسسة في هذه السنة ، إلا أنها عرفت تزايدا معتبرا أثر على الاستقلالية المالية للمؤسسة في سنتي 2010 و 2011 وبشكل كبير في السنة الأخيرة وهذا ما يؤثر عليها سلبا في الحصول على قروض جديدة مستقبلا .

• نسبة التمويل الخارجي :

يتبين من خلال هذه النسبة أنها أقل من الواحد (حالة جيدة للمؤسسة) ، وهذا يشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير عن طريق أصولها المتداولة .

• نسبة السيولة المختصرة :

نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من " 0,8 " في سنة 2009 أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير ، في حين هذه النسبة مساوية إلى " 1.4 " في سنة 2010 ، وهي حالة أو وضعية حسنة للمؤسسة ، إلى جانب النسبة التي بلغت في سنة 2011 " 1.3 " مما يعني أن المؤسسة في حالة ملائمة جدا ، تمكنها من الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير .

• نسبة السيولة الفورية :

نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد خلال سنة 2009 وهي وضعية لا بأس بها بالنسبة للمؤسسة إذ لا يوجد فائض في الأموال غير مستغل ، في حين هذه النسبة تفوق الواحد خلال سنتي 2010 و 2011 ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل ديونها القصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة فقط .

المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج .

- تحليل النشاط والنتائج .

1- القيمة المضافة :

تحسب على الشكل التالي :

$$\text{القيمة المضافة (ح/81)} = (\text{ح/71} + \text{ح/72} + \text{ح/73} + \text{ح/74} + 75) - (\text{ح/61} + \text{ح/62})$$

الجدول رقم : 24 : تطور القيمة المضافة .

201	2010	2009	البيان
395524628.59	564712260.16	2449504852.67	القيمة المضافة
-169187631.57	-1884792592.51	.	التغير في القيمة المضافة
299%	76.94%	.	نسبة التغير في القيمة المضافة

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول يتبين لنا أن القيمة المضافة للمؤسسة انخفضت في سنة 2010 بنسبة 76,94 بالمائة ، نتيجة لانخفاض الانتاج التام ، و أيضا انخفاض المبيعات. أما في سنة 2011 فقد تجاوزت نسبة الارتفاع في القيمة المضافة 299 بالمائة نتيجة لارتفاع القدرة الانتاجية للمؤسسة إضافة إلى ارتفاع مبيعاتها بنسبة كبيرة جدا.

2- نتيجة الاستغلال:

تحسب على الشكل التالي :

نتيجة الاستغلال:

$$\text{(ح/83)} = (\text{ح/81}) + (\text{ح/77} + \text{ح/78}) - (\text{ح/63} + \text{ح/64} + \text{ح/65} + \text{ح/66} + \text{ح/68}).$$

الجدول رقم 25 : تطور نتيجة الاستغلال.

2011	2010	2009	البيان
423500956.58	151300338.92	744413436	نتيجة الاستغلال
272200617.66	593113097.08	.	التغير في نتيجة الاستغلال
179%	79.67%		نسبة التغير في نتيجة الاستغلال

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- نلاحظ أن نتيجة الاستغلال لسنة 2009 كانت منخفضة ، أما في سنة 2010 فكانت مرتفعة ، و هذا ما يفسر الارتفاع في نسبة التغير (79,67 بالمائة) ، في حين سجلت ارتفاعا كبيرا نتيجة لارتفاع تكاليف كالف الاستغلال في سنة 2011 بنسبة 179 بالمائة.

3 - نتيجة خارج الاستغلال :

تحسب على الشكل التالي :

$$\text{نتيجة خارج الاستغلال (ح/84)} = \text{(ح/79)} - \text{(ح/69)} .$$

جدول رقم 26 : تطور النتيجة خارج الاستغلال .

2011	2010	2009	البيان
63952424.98	101064194.70	216985003.78	نتيجة خارج الاستغلال
37111769.72	-115920809.08	.	التغير في نتيجة خارج الاستغلال
36.72%	-53.4%	.	نسبة التغير في نتيجة خارج الاستغلال

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن النتيجة خارج الاستغلال كانت سالبة في 2010 لارتفاع تكاليف خارج الاستغلال ، ولكنها سجلت ارتفاعا في سنة 2011 حيث وصلت نسبة التغير 36,72 بالمائة ، و هو راجع الى ارتفاع الإيرادات السنوية.

4- النتيجة الاجمالية :

$$\text{النتيجة الاجمالية (ح/880) = (ح/83) + (ح/84) .}$$

الجدول رقم 27: تطور النتيجة الإجمالية .

2011	2010	2009	البيان
359548531.60	50236144.22	170281831.69	النتيجة الاجمالية
309312387.38	-120045687.47	.	التغير في النتيجة الاجمالية
615%	-70.49%	.	نسبة التغير في النتيجة الاجمالية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ انخفاضا في في النتيجة الاجمالية في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 ، و هذا

راجع إلى انخفاض نتيجة الاستغلال .

أما في سنة 2011 فقد سجلنا زيادة في النتيجة، و هذا راجع الى الزيادة في النتيجة خارج

الاستغلال.

5- النتيجة الصافية :

$$\text{النتيجة الصافية (ح/88) = (ح/880) + (ح/89) .}$$

الجدول رقم 28: تطور النتيجة الصافي .

2011	2010	2009	البيان
35954831.60	50236144.22	00	النتيجة الصافية
-14281312.56	50236144.22	.	التغير في النتيجة الصافية
-28.42	00	.	نسبة التغير في النتيجة الصافية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من الجدول أن النتيجة الصافية لسنة 2009 كانت معدومة و لكنها ارتفعت

في سنة 2010 لتعود الى الانخفاض بنسبة 28,42 في سنة 2011.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تم التعرف على المؤسسة موضوع الدراسة وهي مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز ورقلة حضري من خلال مهامها وموقعها الجغرافي وإبراز هيكلها التنظيمي ومختلف وظائفه .

ثم حاولنا بعد ذلك دراسة تطور عناصر الميزانية المالية للمؤسسة خلال الفترة الممتدة من 2009 على 2011 حيث تميزت كل الاستخدامات الثابتة ، الموارد الدائمة والديون القصيرة الأجل و الاستخدامات المتداولة بالزيادة خلال سنتي 2009 ، 2011 .

كما تعرضنا بالتحليل إلى مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية حيث تبين أن المؤسسة في وضعية مالية حسنة على العموم .

كما تطرقنا بعدها إلى تحليل النشاط حيث لاحظنا ارتفاعا في الإنتاج والمبيعات لسنة 2009 في حين انخفض كل من الإنتاج والمبيعات في سنة 2010 و 2011 وهذا ناتج عن انخفاض الاستثمارات.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
28	الميزانية المالية	01
31	جدول حسابات النتائج	02
35	جدول التمويل	03
46	الميزانية المالية	04
47	الميزانية المالية المختصرة	05
83	الميزانية المالية للسنوات الثلاث جانب الأصول	06
85	الميزانية المالية للسنوات الثلاث جانب الخصوم	07
86	الميزانية المالية المختصرة سنة 2009 جانب الاستخدامات	08
87	الميزانية المالية المختصرة سنة 2010 جانب الاستخدامات	09
87	الميزانية المالية المختصرة سنة 2011 جانب الاستخدامات	10
88	الميزانية المالية المختصرة سنة 2009 جانب الموارد	11
88	الميزانية المالية المختصرة سنة 2010 جانب الموارد	12
89	الميزانية المالية المختصرة سنة 2011 جانب الموارد	13
90	تطور قيمة الاستخدامات الثابتة	14
90	تطور قيمة الاستخدامات المتداولة	15
91	تطور الموارد الدائمة	16
91	تطور ديون قصيرة الأجل	17
92	تطور رأسمال العامل	18
93	تطور رأسمال العامل الخاص	19
93	تطور رأسمال العامل الخارجي	20
94	جدول تطور الاحتياجات الطويلة الأجل	21
95	تطور الخزينة	22
96	جدول النسب المالية	23
99	تطور القيمة المضافة	24
100	تطور نتيجة الاستغلال	25
100	تطور النتيجة خارج الاستغلال	26
101	تطور النتيجة الاجمالية	27
101	تطور النتيجة الصافية	28

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	آلية نظام المعلومات المحاسبي	1.1.1
17	آلية نظام المعلومات المالي	2.1.1
47	الميزانية المالية المختصرة	1.1.2
52	تمثيل رؤوس الأموال العاملة	2.1.2
55	الحالات المختلفة لمؤشرات التوازن المالي	3.1.2
78	الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري	3
81	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	4

الخاتمة:

- يمثل هذا البحث محاولة لإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و ذلك بالإجابة على الإشكالية التي صيغت على النحو التالي:
- هل يمكن من خلال التحليل المالي الوقوف على مدى تحكم مؤسسة سونلغاز في احتياجاتها المالية وتسيير التدفقات الداخلة والخارجة ؟
 - كيف يمكن من خلال التحليل المالي الكشف عن التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز؟
 - كيف يمكن استعمال التحليل المالي كأداة لقياس مردودية سونلغاز؟
- و بعد معالجتنا لمختلف الجوانب النظرية و معاينتنا للوثائق المحاسبية تم التوصل إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة في مقدمة البحث كما يلي:
- * يعتبر التحليل المالي أداة ذات أهمية بالغة كي تستعملها مؤسسة سونلغاز في التحكم في احتياجاتها المالية و تسيير التدفقات الداخلة و الخارجة.
- * من خلال تحليل الهيكلية المالية للمؤسسة يمكن لهذه الأخيرة الكشف عن توازنها المالي .
- * يمكن لمؤسسة سونلغاز قياس مردوديتها من خلال تحديد مدى فعالية رؤوس الأموال المستثمرة في تحقيق النتائج
- وسعياً منا لإسقاط ما رأيناه في الجانب النظري على الواقع الميداني و التي كانت مؤسسة سونلغاز نموذجاً له تمكنا من الوصول إلى النتائج التطبيقية التالية:
- عدم قيام مؤسسة سونلغاز بإعادة تقييم أصولها وهذا ما يعيق إعداد ميزانية مالية تعبر عن القيمة الحقيقية لأصول المؤسسة.
 - عدم الاستخدام الأمثل للسيولة و إبقاءها جامدة و هذا ما يظهر في فائض راس المال العامل عن احتياجات راس المال العامل المتمثل في الخزينة المجمدة وهذا خلال السنوات الثلاث.
 - عدم وجود مصلحة لمراقبة التسيير و كذا مصلحة المحاسبة التحليلية تسمحان بمراقبة وتحديد التكاليف.

التوصيات و الاقتراحات:

- لقد سمحت لنا الدراسة الميدانية جملة من التوصيات ندرجها كما يلي :
- يستحسن للمؤسسة الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستخدامات و هذا للرفع من مردودية المالية، وذلك لان معدل المردودية المالية اقل من معدل الفائدة.
 - فتح المجال أمام العدد اللازم من المستخدمين ذوي المؤهلات التي لا تزال المؤسسة تفتقر إليها ، و ذلك لبلوغ أفضل انسجام بين المهام و المهارات المطلوبة لتنفيذها.
 - الاستغلال الأمثل للسيولة المتاحة في الخزينة وذلك بتوظيفها في الاستثمارات المستقبلية.
 - الاعتماد على الدراسات الإحصائية و العلمية خاصة البرمجة الخطية في إعداد برامج الإنتاج وهذا من اجل الرفع من إنتاجية الاستثمارات.
 - إعادة تقييم أصول المؤسسة من اجل إعداد تحاليل مالية واقعية.
 - إضافة مصلحتين لمراقبة التسيير والمحاسبة التحليلية وذلك من اجل ضمان رقابة للتكاليف مما يضمن ترشيد تسيير المؤسسة .
 - وضع بطاقات الشغل و بطاقات المناصب وذلك من اجل ضمان تنظيم جيد يساهم في فعالية التسيير.
- و في الأخير لا نزعم أننا فد أحطنا بكل جوانب الموضوع و أننا ألمنا بكل تفاصيله إما بسبب عجزنا و ضعفنا الذي لا يخلو منه أي جهد بشري ، أو بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة من المؤسسة ، و رغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة نرجو أن تكون ثمرة جهود مستمرة سواء للمسؤولين عن إدارة مؤسسة سونلغاز أو للطلبة من خلال الاستفادة منه في بحوثهم المستقبلية ، و لهذا نطرح هنا بعض الجوانب من هذا الموضوع و التي قد تشكل مواضيع قابلة للبحث مستقبلا:
- تسيير الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال .
 - دراسة المردودية المالية على مستوى المؤسسات الخدمائية.
 - كيفية الاستفادة من المراجعة و تدقيق الحسابات في التحليل المالي للمؤسسة.
 - مستقبل التحليل المالي في ظل تمييط المخطط المحاسبي حسب المعايير الدولية للمحاسبة .

قائمة المراجع باللغة العربية .

• الكتب :

1. الحسني صالح التحليل المالي و المحاسبي دار المجدلاوي للنشر و التوزيع
الطبعة الأولى 1998 .
2. العمار وليد ، أساسيات في الإدارة المالية الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و
التوزيع القاهرة 1997
3. إسماعيل الأعمش أسس المحاسبة العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات
الجامعية1998.
4. باية عبد الحليم علي ، ياسر الكران، موسى مطرود و توفيق عبد الرحيم، الإدارة
المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الضياء للنشر و التوزيع
2000.
5. بوتين محمد المحاسبة العامة للمؤسسة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
1998.
6. بوخزار علي ، مبادئ التسيير المالي ، المحاسبة، الجزائر 1998 .
7. توفيق أحمد، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة 1، 1976
8. حبو هشام ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و المحاسبي، القاهرة مكتبة
عين الشمس 1980
9. خبابة نور الدين ، الإدارة المالية، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة
الأولى، 1997
10. دادي عدون ناصر ، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي الجزائر، دار
المحمدية العامة ، الجزء الأول، 1998
11. دادي عدون ناصر و فتحي نجيب، دراسات الحالات المالية الجزائر دار الآفاق
12. زكي رمضان ، أساسيات في الإدارة المالية، دار الضياء للنشر و التوزيع عمان،
الطبعة الرابعة 1996
13. شاوش عبد السلام إعداد و تقديم المشروعات الجديدة ، القاهرة، مكتبة عين
القدس، الطبعة 1 ، 1996

14. غساني وليد عثمان، التمويل الإداري دار المريخ، الرياض 1992 .
15. كمال حسين ، التحليل المالي، مكتبة عين الشمس ، القاهرة 1986
16. محمد عبد الهادي ، الإدارة دار و مكتبة الحامد للنشر عمان 1991
17. محمد هندي الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة الرابعة، الإسكندرية 2000.

• الرسائل الجامعية:

1. باديس بن عيشة، تحليل الاحتلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي، رسالة ماجستير، علوم الاقتصاد جامعة الجزائر 1996
2. باشوندة رفيق عوامل التحكم في المردودية المالية، رسالة الماجستير المدرسة العليا للتجارة 1997
3. بن حمودة حبوب تكلفة رأس المال معدل المردوديّة و مقياس لاتخاذ القرار الاستثماري رسالة ماجستير كلية علوم الاقتصاد و التسيير خروبة 1992
4. بن عمر مختار، دراسة مردودية المؤسسة الاقتصادية جامعة الجزائر كلية علوم الاقتصاد و التسيير 1992.
5. كشرود بشير تشخيص مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع تسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ديسمبر 98.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

- Bernard classe, la rentabilité de l'entreprise analyse- prévision et contrôle, 3^{ème} édition, dunod, paris 1982
- Bernard Collasse, gestion financière de l'entreprise, 1993
- Christian Renet et Pierre Sabatier, technique quantitatives de gestion, 1^{ère} édition, édition Dunod, 1998.
- Dep lin G et Jobard J , gestion financière de l'entreprise, édition siry, 9^{ème} édition, 1986.
- G. Duplen , gestion financière de l'entreprise, 11^{ème} édition, Dalloz, paris 1997.
- J. Barren et J. Delahay, gestion financière 10^{ème} éditionpde, Dunod, paris 2001.
- J. Bernard et colli, dictionnaire économique et financière, se ..., paris 1981.
- J. pierre conso. Gestion financière, Alger édition Bert 9^{ème} édition 1999.
- Jean Pevarad. Analyse financière. Paris librairie vubert mai 1991.
- Jean Pierre Jobard, gestion financière de l'entreprise administration des entreprise 11^{ème} édition 1997.
- P. Conso et F. Hemici, la gestion financière de l'entreprise 9^{ème} édition. DUNOD paris 1999.
- P.panches, mesure de la performance financière de l'entreprise OPU. Alger 1993.
- Pierre Conso, la gestion financière de l'entreprise, paris, édition Dunod, 1997.
- R.Khalifi, l'analyse du compte de résultats, 2^{ème} édition, édition d'organisation, paris 1985.
- S.Ballade et J.C. coille gestion financière, 3^{ème} édition, édition Maxima, paris 1996.

قائمة أهم المصطلحات :

- 1- مؤشرات التوازن المالي .
- 2- النسب المالية .
- 3- المرء وءىة المالية .
- 4- المرء ءوءىة الاقءصاءية .
- 5- ءءول الءمويل .